



العلاقة بين الإعلاميين والحكومات بين "الاحتواء الناعم"

والاستقلالية: دراسة ميدانية في دولة الكويت

**The Relationship Between Journalists and
Governments Between "Soft Containment" and
Independence:
(A Field Study in Kuwait State)**

إعداد الطالب:

يوسف عجاج محمد الشمري

إشراف:

د. رائد أحمد البياتي

رقم الطالب: 401110157

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الإعلام

كلية الإعلام


جامعة الشرق الأوسط

كانون الثاني / فبراير / 2013

التفويض

أنا يوسف عجاج محمد الشمري أفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً وإلكترونياً للمكتبات أو المنظمات أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث العلمية عند طلبها.

الاسم: يوسف عجاج محمد الشمري

التوقيع: 


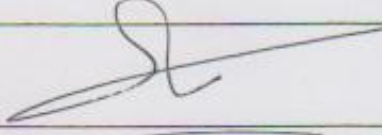

التاريخ: 2013/1/20

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها "العلاقة بين الإعلاميين والحكومات بين الاحتواء

الناعم" والاستقلالية: دراسة ميدانية".

وأجيزت بتاريخ 2013/1/20

| التوقيع | أعضاء لجنة المناقشة |
|---|---------------------|
|  رئيساً ومشرفاً | د. رائد البياتي |
|  مناقشاً | د. كامل خورشيد مراد |
|  مناقشاً خارجياً | أ.د. تيسير أبو عرجة |

الشكر والتقدير

أتقدم بالشكر الجزيل والعرفان بالجميل لأستاذي الدكتور رائد البياتي الذي تفضل بقبول الإشراف على رسالتي هذه، وكان لتوجيهه الأثر الطيب في تحسين هذه الرسالة وفي إثرائها بالكثير من المعلومات التي لم أكن أستطع الحصول عليها لولا نصحه وتوجيهه، فله مني كل التقدير.

كذلك أتقدم بالشكر والعرفان لأعضاء لجنة مناقشة الرسالة الذين قدموا لي ملاحظات ونصائح وتصحيحات كان لها الأثر الجيد في تقليل هنات الرسالة وفي الرفع من مستواها العلمي.

كذلك أسجل شكري لأصدقائي وزملائي كافة الذين ساعدوني أثناء إعداد هذه الرسالة.

لهؤلاء جميعاً أقدم امتناني ومودتي

الإهداء

إلى روح والديّ رحمهما الله

إلى زوجتي الكريمة

إلى أبنائي الأعزاء

إلى إخوتي وأخواتي

.....

قائمة المحتويات

| رقم الصفحة | الموضوع |
|---------------|---|
| ب | التفويض |
| ج | قرار لجنة المناقشة |
| د | الشكر والتقدير |
| هـ | الإهداء |
| و- ز | قائمة المحتويات |
| ح - ط | قائمة الجداول |
| ي | قائمة الملاحق |
| ك - ل | الملخص بالعربية |
| م - ن | الملخص بالإنجليزية |
| 9 - 1 | الفصل الأول: مقدمة عامة للدراسة |
| 2 | تمهيد |
| 4 | مشكلة الدراسة |
| 5 | فرضيات الدراسة وأسئلتها |
| 6 | أهداف الدراسة |
| 7 | أهمية الدراسة |
| 8 | مصطلحات الدراسة |
| 8 | حدود الدراسة |
| 8 | محددات الدراسة |
| 9 - 43 | الفصل الثاني : الإطار النظري والدراسات السابقة |
| 10 | تمهيد |
| 12 | نظرية الاعتماد المتبادل |
| 14 | العلاقة بين الإعلام والسلطة |
| 16 | دور وسائل الإعلام في الأحداث السياسية |
| 22 | نشأة الإعلام الكويتي وتطوره |
| 30 | الدراسات السابقة |
| 42 | ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة |

| | |
|---------|------------------------------------|
| 52 - 44 | الفصل الثالث : منهجية الدراسة |
| 45 | منهج الدراسة |
| 45 | مجتمع الدراسة |
| 45 | عينة الدراسة |
| 48 | أداة الدراسة |
| 49 | صدق الأداة |
| 49 | ثبات الأداة |
| 50 | متغيرات الدراسة |
| 51 | المعالجة الإحصائية |
| 51 | إجراءات الدراسة |
| 52 | المقياس الحسابي |
| 68 - 53 | الفصل الرابع: نتائج الدراسة |
| 79 - 69 | الفصل الخامس: مناقشة نتائج الدراسة |
| 80 | التوصيات |
| 82 | المصادر والمراجع |
| 89 | ملاحق الدراسة |

قائمة الجداول

| رقم الصفحة | عنوان الجدول |
|------------|---|
| | جداول الفصل الثالث |
| 47 | الجدول (1) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس |
| 47 | الجدول (2) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب مكان العمل في المؤسسات الإعلامية |
| 47 | الجدول (3) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة |
| 48 | الجدول (4) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي |
| 49 | الجدول (5) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنسية |
| 49 | جدول (6) لنتائج اختبار (كرونباخ ألفا) |
| | جداول الفصل الرابع |
| 55 | جدول (1) يبين الوسط الحسابي والانحراف المعياري والدرجة والرتبة لمدى ممارسة عدة جهات ضغوطاً مختلفة على الإعلاميين |
| 57 | جدول (2) يبين الوسط الحسابي والانحراف المعياري والدرجة والرتبة لطبيعة علاقة الحكومات الكويتية المتعاقبة ومؤسساتها مع الإعلاميين في وسائل الإعلام الكويتية |
| 59 | جدول (3) يبين الوسط الحسابي والانحراف المعياري والدرجة والرتبة للأساليب الحكومية الهادفة إلى "الاحتواء الناعم" للإعلام |
| 61 | جدول (4) يبين الوسط الحسابي والانحراف المعياري والدرجة والرتبة لمستوى "استقلالية الإعلاميين عن الحكومات الكويتية" |
| 63 | جدول (5) يبين الوسط الحسابي والانحراف المعياري والدرجة والرتبة بمدى رضا الإعلاميين في وسائل الإعلام الكويتية عن طبيعة العلاقة القائمة بين الإعلاميين والحكومات الكويتية |
| 64 | الجدول (6) اختبار (One Sample T-test) للتعرف على الاحتواء الناعم للإعلام من قبل الحكومات الكويتية |
| 66 | الجدول (7) اختبار (One Sample T-test) للتعرف على استقلالية الإعلام عن الحكومات الكويتية من وجهة نظر الإعلاميين |
| 67 | الجدول (8) نتائج تحليل الانحدار البسيط للتعرف على الاحتواء الناعم وأثره على استقلالية الإعلام الكويتي عن الحكومات الكويتية من وجهة نظر الإعلاميين |

| | |
|----|--|
| | |
| 68 | الجدول (9) اختبار التباين الأحادي One Way ANOVA للتعرف على احتواء الحكومات الكويتية الناعم للإعلام من وجهة نظر الإعلاميين تبعاً للوسيلة الإعلامية التي يعمل بها الإعلاميون |
| 69 | الجدول (10) اختبار التباين الأحادي One Way ANOVA للتعرف على استقلالية الإعلام من وجهة نظر الإعلاميين الكويتيين تبعاً للوسيلة الإعلامية التي يعمل بها الإعلاميون |

قائمة الملاحق

| الصفحة | المحتوى | الرقم |
|--------|---|-------|
| 90 | أعضاء لجنة التحكيم للأداة | 1 |
| 91 | الاستبانة | 2 |
| 97 | اختبار شيفيه للمقارنات البعدية للفرضية الرابعة Scheffe' test | 3 |
| 99 | اختبار شيفيه للمقارنات البعدية للفرضية الخامسة Scheffe' test | 4 |

المخلص

العلاقة بين الإعلاميين والحكومات بين "الاحتواء الناعم" والاستقلالية:

دراسة ميدانية في دولة الكويت

إعداد: يوسف عجاج الشمري

إشراف: د. رائد أحمد البياتي

The Relationship Between Journalists and Governments

:Between "Soft Containment" and Independence

(A Field Study in Kuwait State)

Prepared by: Yousef Ajaj Mohammad Alshammari

Supervised by: Dr. Rau'd Ahmed Allbiati

تمثلت مشكلة الدراسة في التعرف على تقييم الإعلاميين العاملين في وسائل الإعلام الكويتية لطبيعة العلاقة بين الإعلاميين العاملين في وسائل الإعلام الكويتية المختلفة من جهة وبين السلطات التنفيذية في دولة الكويت من جهة أخرى. وهدفت الدراسة إلى التعرف على الأساليب التي تستخدمها الحكومات في ضبط العمل الإعلامي والإعلاميين سواء كانت سياسات "الاحتواء الناعم" التي تعني كافة الأساليب التي تهدف إلى استيعاب الإعلاميين أم سياسات خشنة تتضمن إجراءات عقابية ضاغطة تجاههم.

وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي، وجرى تطبيق استبانة على عينة عشوائية ضمت (316) من الإعلاميين العاملين في المؤسسات الإعلامية في الكويت، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها:

1- غالبية من الإعلاميين المستجيبين يوافقون على أن الحكومة الكويتية ومؤسساتها المختلفة تأتي في رأس قائمة الجهات التي تمارس الضغوط على الإعلاميين أثناء تأدية أعمالهم، ثم تأتي "إدارة المؤسسات الإعلامية" كأحد أبرز الجهات التي تمارس تلك الضغوط على الإعلاميين. بينما كانت الموافقة منخفضة فيما يخص "السلطة القضائية الكويتية" ودورها في ممارسة الضغوط على الإعلاميين.

2- إن الغالبية من المستجيبين من الإعلاميين يوافقون على وصف علاقة الإعلام بالحكومات الكويتية بوصفها علاقة متذبذبة وليست ثابتة على نمط معين. بينما لم توافق الأغلبية على أن هذه العلاقة هي علاقة صراع وخصومة.

3- إن أهم أساليب الاحتواء الناعم للإعلاميين من قبل الحكومات الكويتية يتمثل في "تقديم بعض الحكومات الأعيان المالية والهدايا لبعض الإعلاميين لكسب ودهم" من وجهة نظر المستجيبين، ثم الأسلوب الآخر المتمثل في "تمييز الحكومات بين الإعلاميين عن طريق تزويدهم بالأخبار والمعلومات.

4- إن بعض الإعلاميين فقط في الكويت يتمتعون باستقلالية عالية في عملهم الإعلامي، وإن الإعلاميين في وسائل الإعلام الإلكترونية يتمتعون باستقلالية عالية.

5- إن أغلبية من الإعلاميين يعتقدون بوجود قدر لا بأس به من استقلالية الإعلاميين عن الحكومات، وإنهم يمارسون أعمالهم بمعزل عن تأثير بعض الضغوطات التي قد تمارسها الحكومات أو بعض أجهزتها التنفيذية.

Abstract

The Relationship Between Journalists and Governments Between "Soft Containment" and Independence: (A Field Study in Kuwait State)

Prepared by: Yousef Ajaj Mohammad Alshammari

Supervised by: Dr. Rau'd Ahmed Allbiati

The study aimed at identifying the methods used by Kuwaiti governments to control the media work, whether the policies of "soft containment" which means all of the methods that aim to accommodate the media or jagged policies include punitive measures stressful to them. It's also aimed at identifying the assessment of journalists working in Kuwaiti media to the nature of the relationship between media professionals working in various Kuwaiti media on the one hand, and between the executive authorities of the State of Kuwait, on the other hand.

The study used descriptive survey method, it has been applied questionnaire to a random sample included (316) journalists working in media institutions in Kuwait.

The study concluded some conclusions as the following:

1 - The majority of respondents agree that the Kuwaiti governments and its various institutions came in the top of the list of those who carry out pressure on the media during the performance of their work, and then came "media management" as one of the most prominent actors that exert such pressure on the media. While the low approval with respect to "the Kuwaiti judiciary" and its role in putting pressure on the media.

2 - The majority of the respondents of the media agree to describe the relationship between media Kuwaiti governments as "a volatile relationship" and not fixed on a particular style, while the majority didn't agree that this relationship is "conflict and rivalry" relationship.

3 - The most important soft containment methods of media carried out by governments Kuwait is "some governments financial granting and gifts for some journalists to win the raid" from the viewpoint of respondents, and then "discrimination governments between journalists by providing them with news and information" was the second method.

4 - Only "some journalists in Kuwait" are enjoy highly independence in their work, and that journalists in the (on-line) media are enjoy highly independence.

5 - The majority of journalists believe that there is a fair amount of media independence from governments, and they have their work in isolation from the impact of some of the pressures that may be carried out by governments or some of its executive departments.

الفصل الأول: مقدمة عامة للدراسة

تمهيد

مشكلة الدراسة

فرضيات الدراسة وأسئلتها

أهداف الدراسة

أهمية الدراسة

مصطلحات الدراسة

حدود الدراسة

محددات الدراسة

تمهيد:

بات من المعروف بأن الإعلام يشكل سلطة قائمة بذاتها جنباً إلى جنب مع سلطات الدولة الأخرى كالسلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والقضائية. حتى إن بعضهم أطلق منذ وقت مبكر على الصحافة لقب "السلطة الرابعة" إلى جانب السلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية في إشارة إلى النفوذ والسلطة التي تتمتع بها الصحافة نتيجة إسهامها في تشكيل الرأي العام وصناعة القرار في مختلف الشؤون التي تهتم المجتمع والدولة.

لكن مكانة وسائل الإعلام تختلف بحسب المجتمعات، فالإعلام ليس هو السلطة الرابعة في كل الظروف، والصحافة ليست هي صاحبة الجلالة في كل الأحوال، بل إن الكثير من الإعلاميين يُقتلون في الميادين أو يغتالون في بيوتهم أو يوقفون ويسجنون بسبب غياب حرية الرأي والتعبير، وتحجب الصحف وتغلق المؤسسات الإعلامية لأسباب متنوعة لا تتسجم مع أي منطق قانوني أو أخلاقي، وبما يخالف أبسط مبادئ حقوق الإنسان، وحرية التعبير. وتسعى السلطات التنفيذية (الحكومات) - في الكثير من الدول النامية ومنها الدول العربية- إلى السيطرة على الإعلام والإعلاميين بكل السبل الممكنة، بما يضمن تأييد الإعلام لسياسات الحكومة وبرامجها وإجراءاتها وعدم تعدي الخطوط الحمراء في النقد وحرية التعبير، تلك الخطوط التي يختلف مداها من دولة إلى أخرى، وربما من حكومة لأخرى، بما لا يؤدي إلى تعبئة الرأي العام ضد سياسات الحكومات، ذلك الرأي الذي أصبح عاملاً فاعلاً إلى حد كبير، حتى في الكثير من الدول العربية والمجتمعات النامية.

وحسب مركز حماية وحرية الصحفيين في الأردن (2005) فإن الرأي العام في المجتمعات بات يزداد قوة يوماً بعد يوم بعد الطفرة الهائلة في تكنولوجيا الاتصالات وثورة المعلومات، وبفعل التطور الهائل الذي شهده العالم عبر عدة عقود في تطوير قواعد قانونية ملزمة لاحترام

حقوق الإنسان، بما في ذلك حرية التعبير والإعلام وحق الحصول على المعلومات، وإنشاء آليات دولية للمراقبة والمساءلة عن خرق تلك القواعد. كما أنه من الملاحظ بأن معظم نظم الحكم في البلدان النامية ما زالت تفضل شكل السيطرة الحكومية على وسائل الإعلام، وتقرض الكثير من القيود على حرية الصحافة. إلا أن اتجاهات جديدة ترى أن عصر احتكار المعلومات والحريات انتهى إلى غير رجعة نتيجة تلك التطورات الكثيرة في تكنولوجيا المعلومات أو في الحريات حسب تقرير مركز حماية وحرية الصحفيين لعام (2005)، وأشارت نتائج استطلاع أعده مركز القدس للدراسات السياسية في الأردن (2012) أن ما نسبته 82% من الإعلاميين يعتقدون أن الحكومات تمارس أساليب "الاحتواء الناعم" نحو الصحفيين، وأيدت نسبة مماثلة من قادة الرأي هذا التقييم.

ونتيجة لظهور بعض العقبات أو الإشكاليات في علاقة الإعلاميين والإعلام بأجهزة الدولة المختلفة ومنها السلطات التنفيذية، فقد حاولت دولة الكويت مؤسسة الإعلام الكويتي بكافة أنواعه، فأنشأت دائرة المطبوعات والنشر في 13 فبراير 1955م، لتتولى رعاية النظام الإعلامي للدولة، ثم طورت في وقت لاحق إلى وزارة الأنباء والإرشاد، ثم عرفت بوزارة الإعلام الحالية. (القناعي، 1965) ويعد صدور قانون المطبوعات والنشر عام (1961) من التطورات المهمة التي شهدتها الساحة الإعلامية الكويتية، لكنه تضمن المادة 35 التي عدت مصدر تضيق على الحريات الصحفية، وظل العمل سارياً بها حتى عام 1991 حينما أوقفت الحكومة العمل بها بعد تحرير الكويت، لكنها سرعان ما تراجعت عن ذلك. وبعد مداوولات ومناقشات في الساحة الإعلامية الكويتية، فقد وافق مجلس الأمة الكويتي في 6 مارس 2006 على قانون جديد معدل لقانون المطبوعات والنشر القديم، وقد تضمن قانون 2006 إصلاحات كثيرة منها، منع اعتقال

الصحفيين دون حكم قضائي، وفتح المجال للمرة الأولى منذ 30 عاماً لإصدار صحف يومية جديدة. (المشيخي، 2004، 440-441)

وتحاول هذه الدراسة معالجة العلاقة بين الإعلاميين وبين السلطة التنفيذية من خلال وجهة نظر الإعلاميين الكويتيين في دراسة مسحية وصفية ومن خلال عينة عشوائية.

مشكلة الدراسة:

من الملاحظ بأن هناك بعض الشوائب أو الأزمات تبرز في علاقة الحكومة الكويتية بالوسط الإعلامي الكويتي بين الحين والآخر، ومن ذلك بروز اتهامات عامة بأن الحكومة تحاول السيطرة على الإعلاميين الكويتيين، كي تضمن التأييد الدائم لسياساتها من خلال ما يسمى بسياسية "الاحتواء الناعم" عن طريق الحوافز والإغراءات. كما أن بعض أركان الحكومات الكويتية قد يواجهون اتهامات للوسط الإعلامي الكويتي بالانفلات وبالانحراف عن المصالح العليا للدولة أو بالتعبئة الطائفية أو التآزيم وغير ذلك من اتهامات قد تأتي صريحة أو مستترة. وتتمثل مشكلة الدراسة في التعرف على تقييم الإعلاميين العاملين في وسائل الإعلام الكويتية لطبيعة العلاقة بين الإعلاميين العاملين في وسائل الإعلام الكويتية المختلفة من جهة وبين السلطات التنفيذية في دولة الكويت من جهة أخرى.

فما طبيعة العلاقة بين الإعلاميين الكويتيين في وسائل الإعلام المختلفة وبين السلطات التنفيذية؟ وهل يمكن توصيف تلك العلاقة بعلاقة "الاحتواء الناعم- التبعية" أم علاقة "الاستقلالية" أم علاقة "الخصومة والصراع" أم علاقة "الاعتماد المتبادل"؟

فرضيات الدراسة وأسئلتها:

ستحاول الدراسة الإجابة عن الأسئلة والفرضيات الآتية:

السؤال الأول: ما مدى ممارسة الجهات المختلفة الضغوط على الإعلاميين أثناء أدائهم لعملهم الإعلامي؟

السؤال الثاني: ما طبيعة علاقة الحكومات الكويتية المتعاقبة ومؤسساتها مع الإعلاميين في وسائل الإعلام الكويتية من وجهة نظر الإعلاميين في وسائل الإعلام الكويتية؟

السؤال الثالث: ما الأساليب الحكومية الهادفة إلى "الاحتواء الناعم" للإعلام من وجهة نظر الإعلاميين في وسائل الإعلام الكويتية؟

السؤال الرابع: ما مستوى "استقلالية" الإعلاميين عن الحكومات الكويتية من وجهة نظر الإعلاميين في وسائل الإعلام الكويتية؟

السؤال الخامس: ما مدى رضا الإعلاميين في وسائل الإعلام الكويتية عن طبيعة العلاقة القائمة بين الإعلاميين والحكومات الكويتية؟

الفرضية الأولى:

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة إحصائية $(\alpha=0.05)$ بين متوسط الاحتواء الناعم للإعلام من قبل الحكومات الكويتية والمتوسط الفرضي؟

الفرضية الثانية:

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة إحصائية $(\alpha=0.05)$ بين متوسط استقلالية الإعلام عن الحكومات الكويتية من وجهة نظر الإعلاميين والمتوسط الفرضي؟

الفرضية الثالثة:

هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ($\alpha=0.05$) بين الاحتواء الناعم واستقلالية الإعلام الكويتي عن الحكومات الكويتية من وجهة نظر الإعلاميين؟

الفرضية الرابعة:

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في احتواء الحكومات الكويتية الناعم للإعلام من وجهة نظر الإعلاميين تبعاً للوسيلة الإعلامية التي يعمل بها الإعلاميون؟

الفرضية الخامسة:

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استقلالية الإعلام من وجهة نظر الإعلاميين الكويتيين تبعاً لنوع الوسيلة الإعلامية التي يعمل بها الإعلاميون؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التعرف على:

- 1- طبيعة العلاقة بين الحكومات الكويتية وأجهزتها المختلفة من جهة وبين الإعلاميين العاملين في مختلف وسائل الإعلام من جهة أخرى.
- 2- الأساليب التي تستخدمها الحكومات الكويتية في ضبط العمل الإعلامي والإعلاميين سواء كانت سياسات استيعابية أم سياسات ضاغطة.
- 3- الجهات المختلفة التي تسعى للتأثير على عمل وسائل الإعلام الكويتية سواء بالسياسات الاستيعابية أم بالضغوطات.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من محاولتها وصف العلاقة بين أهم السلطات في الدولة (السلطة التنفيذية) التي يلمسها المواطن يومياً في حياته من خلال القوانين والتعليمات والإجراءات المختلفة وبين الإعلاميين والعمل الإعلامي الذي يلمسه أيضاً المواطن يومياً من خلال وسائل الإعلام المختلفة التي أصبحت تعاش الناس في تفاصيل حياتهم اليومية.

ولما كان موضوع الحريات الصحفية هو ركناً من أركان المسيرة الديمقراطية، فإن الباحث يأمل أن تسهم الدراسة في تقديم إضافة جديدة للدراسات العربية والكويتية في حقل الإعلام والحريات الإعلامية، ومعرفة مدى التقدم في سياسات الحكومات الكويتية تجاه الحريات الصحفية وحرية التعبير بعد ما شهده العالم العربي من تطورات في مجال الحريات الإعلامية وحق التعبير وحق الحصول على المعلومات.

مصطلحات الدراسة:

- **الإعلاميون:** كافة الإعلاميين والصحفيين العاملين في وسائل الإعلام الكويتية بصرف النظر عن جنسياتهم كويتية كانت أم غير كويتية.

- **الحكومات:** هي السلطة التنفيذية والمتمثلة في الأجهزة والدوائر والوزارات الحكومية التي تتولى تطبيق القانون تجاه المواطنين وتجاه وسائل الإعلام.

- **أساليب "الاحتواء الناعم":** يشير هذا المفهوم إلى الإجراءات والسياسات التي قد تمارسها جهات متنفذة حكومية أو غير حكومية تجاه الإعلاميين المتمثلة في تقديم الإغراءات والحوافز المادية والمعنوية التي تأتي خارج نطاق القوانين المعمول بها، أي أنها مخالفة لقوانين وأخلاق

المهنة، وهي تمارس بهدف ضمان تأييد الإعلاميين لها، أو بهدف ضمان عدم تقديمهم للأعمال والسياسات التي تمارسها جهات مختلفة ذات النفوذ سواء كانت جهات حكومية أم غير حكومية.

- **الضغوطات:** أي نوع من الضغوطات المادية أو غير المادية التي تصنف بأنها غير قانونية وتؤدي إلى الحد من حريات الإعلاميين في ممارسة أعمالهم وتأدية واجباتهم في تقصي الأخبار والحصول على المعلومات ونقل الحقائق نقلاً صادقاً إلى الجمهور.

- **استقلالية الإعلاميين:** ويقصد بها مدى حرية الإعلاميين وتحررهم من الضغوطات والإغراءات التي يمكن أن تمارسها الحكومات وأجهزتها المختلفة أثناء قيام الإعلاميين بواجباتهم الإعلامية من حرية النشر والتعبير وحق الحصول على المعلومات.

حدود الدراسة:

الحدود البشرية: سيطبق الشق الميداني للدراسة على مجتمع الإعلاميين العاملين في وسائل الإعلام الكويتية سواء كانوا يحملون الجنسية الكويتية أم غير الكويتية.

الحدود المكانية: دولة الكويت ممثلة بالإعلاميين في مختلف وسائل الإعلام العاملة في دولة الكويت.

الحدود الزمانية: طبق الجانب الميداني من الدراسة في الفترة من الأول من أيلول/سبتمبر وحتى الثلاثين من تشرين ثاني/يناير من العام 2012.

محددات الدراسة:

تقتصر نتائج هذه الدراسة على الإعلاميين العاملين في مختلف وسائل الإعلام الكويتية. ويمكن تعميم نتائج الدراسة على كافة الإعلاميين العاملين في وسائل الإعلام الكويتية نتيجة استخدام الدراسة لعينة عشوائية بحيث تعطي فرصة المشاركة في العينة لكافة أفراد مجتمع الدراسة.

الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة

تمهيد

نظرية الاعتماد المتبادل

العلاقة بين الإعلام والسلطة

دور وسائل الإعلام في الأحداث السياسية

نشأة الإعلام الكويتي وتطوره

الدراسات السابقة

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة

تمهيد:

إن العلاقة بين الإعلاميين والسلطات الأخرى خصوصاً السلطات الحكومية ظلت مدار جدل واجتهاد بين المهتمين والدارسين، نظراً لما لهذه العلاقة من حساسية شديدة وآثار كبيرة على الحريات الصحفية وحريات التعبير وحقوق الإنسان عموماً، إضافة إلى موضوعات تتعلق بالديمقراطية مثل تداول السلطة وحق المعارضة، وشفافية الأعمال الحكومية والمساواة بين المواطنين في الحقوق كافة، والسياسة الداخلية الرشيدة سواء في الداخل أم في الخارج.

وقد ظلت الدول النامية تؤمن أن وسائل الإعلام يجب أن تكون من شأن الدولة وليس من شأن الأفراد أو القطاع الخاص، لذلك فقد نشأت الكثير من المؤسسات الإعلامية العالمية في أحضان الحكومات باستثناء القليل منها مثل بعض وسائل الإعلام في لبنان، وكان لمبادرات الحكومات الأثر الإيجابي في نقل تكنولوجيا الإعلام إلى الدول النامية، خصوصاً أن تكنولوجيا الإعلام لم يكن بوسع الأفراد والقطاع الخاص نقلها نظراً للكلفة الكبيرة لذلك، وخصوصاً في بدايات نشوء تلك التكنولوجيا، وكما أشار محمد نصر فإن الصحافة كظاهرة في الدول النامية مدينة بوجودها للنظم السياسية. (نصر، 2008، 274) وتحدد الدول النامية دور الإعلاميين بعدّهم معلمين وبنائين للأمة ومروجين لفلسفة الحكومة التي تدعو لبناء المجتمع الجديد (مكاوي، 2009).

وإذا ما نظرنا إلى طبيعة علاقة الحكومات بوسائل الإعلام من حيث ملكية وسائل الإعلام، فإننا سنجدتها واحدة من الأشكال التالية: فهي إما ملكية كاملة للحكومة، وقد عرفت كافة الدول العربية مثل هذا الشكل، وإما أن تكون ملكاً خاصاً للقطاع الخاص، وعُرف هذا الشكل في بعض البلدان

العربية، إذ يقوم النظام السياسي بتأسيس مؤسسات إعلامية خاصة به. ويشار إلى أن تلفزيون الشرق الأوسط اللبناني كان من أول المؤسسات الإعلامية التي أسسها القطاع الخاص في البلدان العربية إلى جانب التلفزيون الحكومي. أما الشكل الثالث من ملكية وسائل الإعلام فكان الشكل المختلط الذي يتألف من مساهمة نسبية للحكومة مع القطاع الخاص أو مع الجمهور من خلال المشاركة بالأسهم، وقد عرف من هذا الشكل جريدة الرأي الأردنية التي تحولت من شركة خاصة إلى شركة مساهمة عامة في عام 1975، تساهم فيها الحكومة الأردنية بنسبة من الأسهم. (عبيدات: 2003). وقد أشار فهد العسكر إلى أن العلاقة بين الحكومة ووسائل الإعلام في بعض البلدان العربية قد تكون علاقة دعم حكومي مباشر لوسائل الإعلام، رغم أن ملكية الوسيلة الإعلامية تعود للقطاع الخاص، فالصحف السعودية - مثلاً - تعود ملكيتها للقطاع الخاص، لكن النظام السياسي، انطلاقاً من سعيه الهادف للارتقاء بجميع مؤسسات المجتمع، وقناعته بأهمية الأدوار التي تؤديها الصحافة، بصفتها إحدى أهم المؤسسات الاجتماعية في المملكة، يقوم بتقديم الدعم للصحف منذ نشأتها حتى تستطيع القيام بمهامها المهنية والوطنية على أكمل وجه، وقد اتخذ الدعم أشكالاً عدة، منها: الدعم المباشر عبر المعونات والمنح والقروض والاشتراكات، إضافة إلى الدعم غير المباشر المتمثل في التسهيلات الجمركية، وتقديم فرص التدريب لمنسوبي الصحف، وكذلك تحمّل أجور نقل الصحف عبر البريد والنقل الجوي داخلياً وخارجياً (العسكر، 1423، 73)، وعلاقة الدعم هذه هي موضوع للجدل والنقد والتشكيك في أهدافها، إذ قد تعتبر رشاوى تقدمها الحكومة إلى وسائل الإعلام لكي تضمن تأييدها لسياساتها وعدم نقدها أمام الرأي العام الداخلي أو الخارجي.

وقد أتاح تطور تكنولوجيا الاتصال والإعلام لعدد كبير من الأفراد والجماعات التوسع في إطلاق وسائل إعلام جديدة اتخذت أشكالاً مختلفة من حيث الملكية، فهي إما لجمعيات (مثل

المجلات) أو للجامعات مثل الإذاعات ومحطات التلفزيون والمواقع الإلكترونية الإعلامية، أو هي لأشخاص هواة أو من باب الاستثمار في وسائل الإعلام، وهي إما لأحزاب مع أن هذه الأشكال كانت معروفة سابقاً، إلا أن انخفاض كلفة إنشاء وسائل الإعلام الحديثة أتاح للكثيرين أفراداً وجماعات التوسع في إطلاق منابر إعلامية لهم، وكان من نتائج ذلك فقدان الحكومات السيطرة أو الاحتكار لوسائل الإعلام الذي كان قائماً في البلدان النامية خصوصاً، وكان من نتائجه أيضاً زيادة التدفق الإعلامي الموازي للإعلام الرسمي أو الإعلام الداعم دائماً للسياسات الحكومية.

نظرية الاعتماد المتبادل:

تقوم الفكرة الأساسية لنظرية الاعتماد المتبادل على أن المجتمع يتكون من مجموعة من الوحدات أو الأنظمة وأنه لا غنى لأي وحدة أو نظام عن الآخر، فهي جميعاً تعتمد على بعضها البعض في علاقة دائمة ومستمرة باستمرار المجتمع الذي تكونه. والسبب الرئيسي لحالة الاعتماد المتبادل هذه يرجع لعدم وجود أي نظام (بما في ذلك النظام السياسي) قادر على تلبية حاجاته وتحقيق أهدافه بدون مساعدة أو اعتماد على الأطراف الأخرى.

ويتمثل الهدف الرئيس لهذه النظرية في تفسير: لماذا يكون هناك تأثيرات قوية مباشرة لوسائل الاتصال الجماهيرية؟ وفي أحيان أخرى يكون لها تأثيرات غير مباشرة وضعيفة نوعاً ما؟

(إسماعيل، 2003)

إن قوة وسائل الإعلام تكمن في سيطرتها على مصادر معلومات يعتمد عليها الأفراد والمجموعات والمنظمات والنظم الاجتماعية لتحقيق أهدافهم، وعلاقة الاعتماد هذه ليست في

اتجاه واحد، أي ليست من قبل وسائل الإعلام فقط، بل إن وسائل الإعلام نفسها تعتمد على مصادر يسيطر عليها آخرون. فالحكومات الحديثة التي ترغب في الاتصال بمواطنيها، والمؤسسات التي ترغب في الاتصال بعملائها المحتملين، لا يستطيعون الاعتماد على الاتصال الشخصي بشكل وحيد أو أساسي، لكي يصلوا إلى ملايين الأفراد، وآلاف المنظمات والجماعات. لذلك فإن تلك الحكومات والمؤسسات تقوم بالاعتماد على وسائل الإعلام في مخاطبة مواطنيها أو زبائنها. (مكاوي والسيد، 2009)

ويرى ديفلير وروكيتش الوارد في (العبد الله، 2010) أن العلاقات القائمة على الحاجة المتبادلة بين وسائل الاتصال وبين النظم أصبحت حاجة ضرورية ومُلزمة، لأن كلاً من وسائل الاتصال والمؤسسات الأخرى في المجتمع لا تستطيع إنجاز أعمالها وتحقيق أهدافها دون الاعتماد على بعضهما البعض، ومثل هذه العلاقة الاعتمادية أصبحت ملزمة في المجتمع الحديث.

بمعنى أنه لا يمكن الاستغناء عنها لتحقيق أهدافها ومصالحها. وتؤكد هذه الحقيقة حقيقة أخرى هي تحول المعلومات إلى حاجة ضرورية في المجتمعات الحديثة للأفراد والمؤسسات، وقد أخذت الكثير من المجتمعات تكتسب صبغة "مجتمع المعلومات"، إذ أصبحت المعلومات صناعة يعمل بها قطاع واسع من الناس والمؤسسات، ويجري تداول تلك المعلومات من خلال وسائل الاتصال والإعلام.

ويشير محمد الحديدي إلى أن الدراسات التي أخذت بهذه النظرية كانت تهتم بالسلوك السياسي للفرد داخل المجتمع، ووجدت هذه النظرية أن هناك عوامل خاصة بجمهور وسائل الإعلام تؤدي إلى إحداث الأثر المعرفي من مثل متغير المعلومات التي يحصل عليها جمهور وسائل

الاتصال سواء أكانت معلومات قبلية، أم معلومات نتيجة التعرض لوسائل الاتصال، أم كنتيجة لانخراط الجمهور في القضية، إضافة إلى كل من متغيري حجم التعرض، والانتباه للقضايا في وسائل الاتصال، أو عوامل خاصة بالمتغيرات الديمغرافية للجمهور مثل (السن، الجنس، المستوى الاقتصادي، والمستوى التعليمي). (الحديدي، 2006).

ويرى الباحث أن هذه النظرية هي من أقرب النظريات للدراسة الحالية، إذ يمكن أن تساعد في تفسير العلاقة بين متغيري الدراسة الرئيسيين، أي وسائل الإعلام والإعلاميين من جانب والنظام السياسي بأجهزته المختلفة في الجانب الآخر.

العلاقة بين الإعلام والسلطة:

ترددت في الغرب بعض المقولات بشأن علاقة وسائل الإعلام بالحكومات؛ ويعتقد الكثيرون صحتها، وقد قام صالح (2005) بتلخيصها كما يلي:

- 1- علاقة الخصومة: adversary relationship والخصومة تعني ببساطة أن تكون وسائل الإعلام انتقادية، وذات حجج مضادة، وهذا يتوافق مع الوظائف الأساسية لوسائل الإعلام.
- 2- علاقة التبعية: بمعنى أن تكون وسائل الإعلام تابعة للحكومة، وهناك الكثير من أشكال التبعية، وقد أدى هذا الشكل من العلاقة إلى نتائج خطيرة على وسائل الإعلام ومصداقيتها.
- 3- علاقة تكافلية: حيث تقوم وسائل الإعلام بوظيفة مهمة هي إحاطة الناس بأنشطة الحكومة، وتوصيل رغبات الناس وشكاواهم إلى المسؤولين الحكوميين.

4- العلاقة التجارية أو علاقة المنفعة المتبادلة، وهي تقوم على مبدأ أن الصحفي يجب أن لا يكون تابعاً للحكومة أو عدواً لها، وتقوم وسائل الإعلام بنشر سياسات الحكومة أو أخبار

المسؤولين الحكوميين مما يكسبهم الشعبية، مقابل الحصول على حرية جمع المعلومات بدون تدخل الحكومة أو مراقبتها.

يلاحظ أنه من الصعب أن نجد علاقة ثابتة في أي دولة من الدول بين الحكومة ووسائل الإعلام يمكن أن تنطبق انطباقاً تاماً على واحد من تلك الأنماط، ويشير صالح إلى هذه الأشكال قد أصبحت كلها لا تتناسب مع معطيات ثورة المعلومات ومع التطورات الحديثة في وسائل الإعلام، لذلك فإنه لا بد من البحث عن شكل آخر للعلاقة في ظل نظرية جديدة تتضمن تصوراً لمسؤولية الإعلاميين الأخلاقية نحو الدولة، والتوصل إلى جديد للعلاقة بين وسائل الإعلام والسلطة أو بين الإعلام والحكومة. (صالح، 2005) ويرى الباحث أن نظرية الاعتماد المتبادل يمكن أن يكون مدخلاً نظرياً مناسباً لتفسير العلاقة بين الحكومة وبين الإعلاميين.

لقد تعددت المذاهب أو الفلسفات التي تحاول أن تضبط علاقة الإعلام بالسلطة القائمة، وقد تنبّه الفلاسفة والباحثون الأوائل لهذه العلاقة من ناحية الكيفية التي يجب أن تكون عليها هذه العلاقة، ومن حيث دور كل منهما تجاه الآخر أو اتجاه المجتمع والدولة.

وهناك من يشير إلى أربع فلسفات أو أربعة مذاهب في علاقة الإعلام بالسلطة بينما يشير آخرون إلى ستة مذاهب أو أكثر أو أقل. والمذاهب الستة الأكثر شهرة هي:

1- مذهب أو فلسفة السلطة.

2- مذهب أو فلسفة الحرية (الليبرالية)

3- مذهب أو فلسفة المسؤولية الاجتماعية.

4- مذهب أو فلسفة التنمية.

5- مذهب أو فلسفة الاشتراكية.

6- مذهب أو فلسفة المشاركة الديمقراطية.

دور وسائل الإعلام في الأحداث السياسية:

أصبح الحصول على المعلومات من الحقوق الأساسية للإنسان أو للمواطن، وهذا الحق يتضمن مجموعة من الحقوق للمواطن منها معرفة المعلومات والأخبار التي تخصه وتخص مجتمعه ودولته لأنها تؤثر في حياته، وبالمقابل فإن على وسائل الإعلام احترام حق الجمهور بالمعرفة ونشر الأخبار الصادقة الصحيحة وليس الأخبار الملففة أو غير الدقيقة. ويشير صالح إلى أن العبرة ليست بكمية المعلومات التي يتلقاها الجمهور بل بنوعية المعلومات التي يجب أن تزيد من قدرات الإنسان الثقافية والتحليلية والإبداعية والنقدية تؤدي إلى أن يقوم الإعلاميون بدورهم في تحقيق حق الجمهور بالمعرفة. (صالح، 2005)

ويرى مارشال ماكلوهان أن وسائل الإعلام تشكل البيئة التي تحيط بنا وهي تكاد تصبح امتداداً لحواسنا، فهي تعمل على توفير الزمن والإمكانات وتشكل تهديداً في الوقت نفسه، لأنه في الوقت الذي تمتد فيه يد الإنسان وما يمكن أن يصل إليه بحواسه في وجوده، فهي أيضاً تستطيع أن تجعل يد المجتمع تصل إليه لكي تستغله وتسيطر عليه، ولكي تمنع احتمال التهديد، يؤكد ماكلوهان أهمية إحاطة الناس بأكبر قدر ممكن من المعلومات عن وسائل الإعلام لأنه (بمعرفة كيف تشكل التكنولوجيا البيئية المحيطة بنا نستطيع أن نسيطر عليها ونتغلب تماماً على نفوذها أو قدرتها الحتمية) (الحسن، 2006).

ويلعب الإعلام في الحقل السياسي دوراً مهماً في توجيه الجماهير نحو سلوك معين باتجاه تيار سياسي معين كأن يكون فكرياً أو عقائدياً أو حزبياً أو تجاه قيادة معينة فردية أو جماعية سيما في مجال الأحزاب والانتخابات الرئاسية والانتخابات التشريعية البرلمانية والانتخابات

البلدية، إذ يقوم نشطاء الإعلام الاجتماعي بالتأثير في الجماهير ومخاطبة عواطفهم وربما عقولهم أو عواطفهم وعقولهم معاً لتأييد ونصرة اتجاه معين من خلال الحملات الإعلامية الاجتماعية المنظمة والعلاقات الاجتماعية الشخصية أو الدولية أو العالمية ومن خلال التأثير في الرأي العام وكسب تأييد الرأي العام عن طريق التأثير فيه ومن ثم توجيهه، لكن هذه الإمكانيات أيضاً لا تقتصر على رجال السياسة الرسميين أو على الجهات الأكثر قدرة في ملكية وسائل الاتصال والإعلام كما كان الحال في وسائل الإعلام التقليدية الأكثر كلفة من حيث الملكية والتشغيل، إذ يوضح خليل أبو أصبع بأن التقنيات الجديدة بسبب قلة كلفتها وسهولة استخدامها وفرت منبراً سياسياً ودعائياً للشعوب وللجماعات المهمشة والفقيرة والأقليات والجماعات السياسية المعارضة والقوى المضطهدة مثلما هو للحكومات. (أبو أصبع، 2010، ص: 100)

وقد ارتبط الإعلام الجماهيري منذ نشأته الأولى بالعمل السياسي، ونشأت وسائل الإعلام في ظل الحكومات والحكام السياسيين الذين اهتموا بالسيطرة على وسائل الإعلام وعلى توجيهها الوجهة التي يرون فيها تحقيقاً لمصالح الدولة والحكم ومصالح المواطنين تبعاً لنوع الحكم ومدى ديمقراطيته، فهبة الإذاعة البريطانية مثلاً تمول من قبل ضرائب الشعب ومن قبل الحكومة وتتقيد بسياسات عامة تقرها الحكومة أو تضع لها أسسها، لكنها تتصرف كهيئة مستقلة في سبيل تحقيق مصلحة الدولة والشعب من وجهة نظر القائمين عليها. بينما تمارس بعض وسائل الإعلام في الدول العربية أو النامية أعمالها بوحى وتخطيط وتدخل مباشر من قبل مسؤولين حكوميين تحت شعار تحقيق المصلحة العامة للمجتمع والدولة.

إن الإعلام شكل من أشكال الاتصال السياسي لأنه يتعامل بالسياسة ويتصل بالرأي العام سواء المحلي أم الدولي، وهو يقوم أيضاً على العلاقات وعلى تبادل الرسائل، ويعرف الاتصال السياسي بأنه النشاط السياسي الموجه الذي يقوم به الساسة أو الإعلاميون أو عامة أفراد الشعب

والذي يعكس أهدافا سياسية محددة تتعلق بقضايا البيئة السياسية وتؤثر في الحكومة أو الرأي العام أو الحياة الخاصة للأفراد والشعوب من خلال وسائل الاتصال. (البشر، 1997، ص18)

ويلاحظ في وقتنا الحاضر من العلاقة المتداخلة بين وسائل الإعلام والنظم السياسية ومن تأثير متبادل بينهما، وهذا يعني أن الرأي العام أيضاً يتأثر بهذه العملية، فالاتصال السياسي يأتي أحياناً استجابة للرأي العام، والرأي العام يبدو أحياناً كثيرة قريباً من اتجاهات وسائل الإعلام، أو على العكس، فإن اتجاهات وسائل الإعلام هي التي تحاول كسب الرأي العام، فتقترب من اتجاهات نحو الموضوعات المعروضة في حينه، خصوصاً حينما تقع الأزمات الكبيرة بين الرأي العام والحكومات، أو حينما تقع الأزمات مع الدول والشعوب الأخرى. كذلك، فإن صناع السياسة أنفسهم يؤثرون بدورهم في الرأي العام وغالباً ما يكون ذلك من خلال خطاباتهم وتصريحاتهم عبر وسائل الإعلام.

ويشير نعوم تشومسكي إلى أن اتصال الإعلام بالسياسة وتداخله معها أتاح للإعلاميين التمتع بنفوذ كبير يشبه نفوذ السياسيين العاملين في الحكومات لأنهم يملكون القدرة على التأثير في اتجاهات الرأي العام أو في قرارات المسؤولين في السلطة. ويشير (تشومسكي) إلى أن ازدياد نفوذ الصحفيين كمشغلين بالسياسة، يمكن أن ينسب جزء منه إلى التغيرات التي طرأت على الاتصالات وخصوصاً ظهور التلفزيون كوسيلة إعلام رئيسية. كما اكتسب الصحفيون أيضاً نفوذهم المتزايد بسبب التغيرات السياسية وخصوصاً بسبب ضعف شعبية الأحزاب السياسية.

(تشومسكي، 2003)

ومن المؤكد أن نفوذ الإعلاميين يتزايد ويكتسب أهمية استثنائية في حالات وقوع الأحداث الكبيرة من كوارث طبيعية إلى أزمات سياسية أو أحداث سياسية مهمة كانعقاد القمم أو

المؤتمرات التي يصدر عنها قرارات مهمة أو كالثورات وأعمال الاحتجاج الشعبية وغير ذلك من الأحداث.

وهذه الظاهرة تنطبق على الوضع في دولة الكويت، التي عرف عنها معاشة أزمات سياسية متلاحقة منذ أكثر من خمس عشرة سنة، وكان البرلمان الكويتي قد تعرض للحل تسع مرات منها ست في 2006، (موقع BBC، 2012) بعد أن كانت تقع الأزمات بين الحكومة ومجلس الأمة، فتقام انتخابات جديدة، وكان العام 2012 قد شهد جولتين من الانتخابات النيابية، الأولى كانت لمجلس الأمة الرابع عشر وجرت في (2 فبراير 2012) بعد أن حكمت المحكمة الدستورية الكويتية بعدم شرعية الانتخابات التي قام على أساسها هذا المجلس، وفي أوائل ديسمبر جرت الانتخابات التي أفرزت المجلس الخامس عشر، وقد حدثت كل تلك الوقائع في أجواء مشحونة بين القوى السياسية المختلفة، كان أبرزها مقاطعة نسبة كبيرة من هذه القوى لهذه الانتخابات، وتنظيم احتجاجات في الشارع عقب إعلان نتائجها.

وفي تلك الأجواء السياسية المشحونة، كانت وسائل الإعلام في مركز الأحداث، وهي تتقل وجهات النظر المختلفة بين مختلف الفرقاء، وإليها صارت تتجه الأنظار لمعرفة المواقف والوقائع والاتجاهات.

ومن الصعب إنكار ما لوسائل الإعلام من تأثيرات، وقد اقترح شافي Chafee ثلاثة مستويات من تأثير وسائل الإعلام كما يلي: (نقلا عن: العبد الله، مي، 2010، 203)

أ- تأثيرات على الفرد.

ب- تأثيرات على العلاقة بين الأفراد (الجماعة).

ج- تأثيرات على النظام الاجتماعي للمجتمع. وهذا بدوره يتفرع إلى ثلاثة أنواع من

التأثيرات أيضاً هي:

1- النتائج المتوقعة على المعرفة.

2-النتائج المتوقعة على السلوك.

3-النتائج المتوقعة على الاتجاهات.

وفي مجال السياسة فقد صنف محمد حسنين هيكل (1984) العلاقات السياسية التي يمكن أن

تؤثر عليها وسائل الاتصال فيما يلي:

1- العلاقة بين الفرد والنظام السياسي، حيث تتمكن وسائل الاتصال الجماهيري من التأثير على

معرفة الفرد بالنظام السياسي، وصلته بهذا النظام، ويمكن أن يحدث ذلك على فترات طويلة من

الزمن، كلما تغير بناء وسائل الاتصال الجماهيري، كما هو الحال عندما تظهر صحافة

جماهيرية جديدة مثلاً، أو قد يحدث على نحو أسرع وذلك بواسطة تغطية موضوعات خاصة

توجه إلى فئات معينة كموضوع الهجرة.

2- العلاقة بين النظام السياسي ككل وبين المؤسسات المكونة له، ومثال ذلك أن مؤسسة

الحكومة الملكية البريطانية تحظى بتأييد شديد من وسائل الاتصال الجماهيري، وأما الهيئة

البرلمانية ذاتها فإن وضعها في نظام الحكم يمكن أن يتأثر بواسطة إذاعتها لأعمالها ولمحاضر

جلساتها، وكذلك الحال بالنسبة للأحزاب السياسية التي يكون دورها معرضاً دائماً للتعديل.

3- العلاقة بين الأفراد والمؤسسات السياسية، ومثال ذلك القوة النسبية لمختلف الأحزاب

السياسية، أو العلاقة بين الرئيس الأمريكي ومجلس الشيوخ.

4- العلاقة بين الأفراد والمؤسسات ذاتها، كما يحدث في حالة تأييد حزب معين، أو جاذبية

بعض الأفراد بالنسبة للقادة.

5 - العلاقة بين فرد وآخر، وخاصة العلاقة بين رجل وآخر من رجال السياسة الذين يقومون

بدور سياسي مسيطر. وذلك كما يحدث في المناقشات والمناظرات السياسية بين كندي ونيكسون

والتي أديعت على الملأ، أو في المناظرات الأخيرة التي جرت بين مرشحي الرئاسة الأمريكية رومني وأوباما في أواخر أكتوبر 2012، وكما يحدث في مناسبات أخرى كثيرة عندما تصبح الخلافات على القيادة الداخلية موضعاً للعرض وللإعلان عنها في وسائل الاتصال الجماهيري. وقد أشار (جرايبر) إلى أن السيطرة على وسائل الإعلام يحقق عدة إمكانيات مهمة في المجال السياسي: (جرايبر، 1999)

أولاً: تستطيع وسائل الإعلام أن تجذب الاهتمام وأن توجهه إلى المشاكل أو الحلول أو الناس بطرق تميل لصالح من يمتلكون القوة، وتستطيع بشكل متلائم تحويل الانتباه عن المنافسين أفراداً أو جماعات.

ثانياً: تستطيع وسائل الإعلام أن تضيف وضعاً شرعياً على أمر من الأمور وأن تؤكد شرعيته.

ثالثاً: يمكن أن تكون وسائل الإعلام في بعض الظروف سبباً للإقناع وحشد الطاقات.

رابعاً: تستطيع وسائل الإعلام أن تساعد على خلق أنواع معينة من الجماهير والمحافظة عليها.

خامساً: إن وسائل الإعلام هي واسطة لتقديم الجوائز والإشباع النفسية. فهي قادرة على الإلهاء والتسلية، وهي قادرة على التملق.

وعموماً فإن أهم ميزات وسائل الإعلام هي التكاليف المنخفضة مقابل الخدمات الإعلامية والإعلامية التي تقدمها. وهي أيضاً سريعة مرنة وسهلة نسبياً من حيث التخطيط والإشراف

عليها. (جرايبر، 1999، ص 53)

نشأة الإعلام الكويتي وتطوره:

ظلت الكويت ترضح تحت الوصاية البريطانية إلى أن نالت استقلالها عن بريطانيا في 19 يونيو عام 1961، أي بعد 62 عاماً من الحماية والوصاية من قبل البريطانيين، وقد مر المجتمع الكويتي بالعديد من مراحل النمو والتطور في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية مما كون صورة النظام الحالي للدولة والمجتمع، وقبيل الاستقلال بعقد ونصف من الزمن تقريباً، وبالتحديد في 30 يونيو 1946 فقد تم افتتاح أول بئر للنفط في دولة الكويت (مؤسسة البترول الكويتية، 2012)، مما كان له الأثر الحاسم والقوي في تسريع وتيرة التطور في المجتمع، والانتقال به من مجتمع تقليدي يعتمد على الاقتصاد التقليدي (رعي، صيد اللؤلؤ)، إلى مجتمع سريع التغير والتطور في شتى مناحي الحياة. ويعد صدور الدستور الكويتي عام 1962 محطة مهمة في مسيرة التطور في دولة الكويت، ففيما يتعلق بالحريات فقد أشارت المواد (35) و(36) و(37) إلى حق المواطنين المطلق في حرية الاعتقاد (المادة 35)، وأشارت المادة (36) إلى أن "حرية الرأي والبحث العلمي مكفولة، ولكل إنسان حقوق التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو غيرهما، وذلك وفقاً للشروط والأوضاع التي يبينها القانون. أما المادة (37) فقد نصت صراحة على أن "حرية الصحافة والطباعة والنشر مكفولة وفقاً للشروط والأوضاع التي يبينها القانون. (دستور دولة الكويت 1962)

وتعد مسيرة الصحافة في الكويت مثالاً للتطور السريع الذي حظيت به قطاعات مختلفة في الحياة السياسية والثقافية والتعليمية في الكويت، فدراسة تاريخ الصحافة ونشأتها يعكس طبيعة الأحوال الأخرى في مسيرة الدولة والمجتمع.

ويشير خليفة الوقيان أن رواد العمل الثقافي المستنيرين أدركوا الأهمية البالغة للصحافة، والدور الذي يمكن لها أن تؤديه في حمل رسالة الإصلاح، والوصول إلى القاعدة الجماهيرية الواسعة، فقد كان هؤلاء على صلة بالصحافة العربية، غير أن النخبة الواعية كانت تحلم بإصدار صحف كويتية. (الوقيان، 2011، 81)

لم تظهر الصحف في الكويت إلا في أواخر العشرينيات من القرن العشرين الميلادي، وتعد مجلة (الكويت) التي أصدرها عبد العزيز الرشيد في رمضان 1346 هجرية الموافق فبراير 1928م أول مطبوعة كويتية، وكانت تطبع في القاهرة، ولكنها لم تعش سوى عامين فقط، ومرت الكويت بعد توقفها في حالة صمت صحفي إلى أن ظهرت مجلة (الكويت والعراقي) التي صدرت بشراكة رائد الصحافة الكويتية عبد العزيز الرشيد والمواطن العراقي يونس البحري، وهذه الأخرى لم تستمر سوى ثلاث سنوات، (المشيخي، 2004) ويشير الوقيان (2011) إلى أن هذه المجلة كانت تطبع في اندونيسيا، بسبب سفر الشيخ الرشيد إليها، وإقامته فيها بضع سنوات. ولم يكتب الشيخ عبد العزيز الرشيد بمجلة الكويت والعراقي، بل أصدر في إندونيسيا أيضاً في 5 ذي القعدة 1351 الموافق 1 مارس 1933م جريدة "التوحيد"، التي وصفها بأنها دينية أخلاقية أدبية، ثم عاد وأصدر مجلة أخرى اسمها "الحق" باشتراك مع السائح العراقي يونس البحري. (الوقيان، 2011، 89)

وكان بعد ذلك أن صدرت مجلة البعثة عن بيت الكويت في مصر بين الأعوام 1946 - 1954، ثم مجلة كاظمة 1948 لمدة عام واحد فقط، وهي أول مجلة تطبع في الكويت كما يشير خليفة الوقيان، وفي عام 1953 صدرت مجلة (الإيمان) ثم مجلة (العربي) عام 1958 التي ما تزال تصدر حتى يومنا هذا وقد نالت شهرة عربية وعالمية واسعة. (المشيخي، 2004)

وتشير مراجع متعددة إلى صدور عشرات الصحف والمجلات في هذه الفترة بما في ذلك صحف ومجلات قامت بعض المدارس بإصدارها، مما يعكس النهضة السريعة التي استجابت لها النخب المثقفة وقامت على إثرها بإصدار عدد كبير من الصحف والمجلات التي ما يزال بعضها يصدر حتى يومنا هذا، فيما اختفت صحف ومجلات أخرى كثيرة، أغلبها كان أسبوعي الصدور أو غير منتظم الصدور.

- وكالة الأنباء الكويتية (كونا):

كان مشروع تأسيس وكالة كويتية للأنباء من المحطات المهمة في مسيرة تطور الإعلام الكويتي، فقد تأسست الوكالة بمرسوم أميري بتاريخ 6 أكتوبر من العام 1976 وذلك بهدف تجميع الأخبار وتوزيعها على المؤسسات الإعلامية، وتوفير الخدمة الإخبارية كأي وكالة أنباء عربية، ولتقوم بدور رئيسي هو إبراز قضايا الكويت إقليمياً ودولياً. يقع مقر الوكالة في منطقة الشويخ بالكويت. أسست كونا عام (1995) مركزاً للتدريب وتطوير القدرات الإعلامية للمساهمة في بناء كادر إعلامي متميز، وتطوير وتدعيم قطاع الإعلام الوطني، عن طريق تنمية المهارات الشخصية للعاملين في الوكالة والكويت ودول الخليج العربية من خلال تنظيم الدورات التدريبية والندوات والمحاضرات للإعلاميين الكويتيين والخليجيين. (موقع وكالة كونا، 2012) وأشار تقرير لجمعية الشفافية غير الحكومية إلى أن ميزانية وكالة الأنباء الكويتية (كونا) للسنة المالية 2012/2013 بلغت 15.799 مليون دينار كويتي للمصروفات المقدره بزيادة 841 ألف دينار عن العام الماضي كما بلغت الإيرادات المقدره للسنة المالية 160 ألف دينار بزيادة 20 ألف دينار عن العام الماضي. وذكر أيضاً ان الوكالة بصدد تنمية مواردها عن طريق بيع الصور وكذلك تم تطبيق خدمة 120 على المحمول مقابل رسوم بسيطة. (جمعية الشفافية الكويتية، 2012).

قانون المطبوعات والنشر لعام 2006:

كانت دائرة المطبوعات والنشر قد تأسست في 13 فبراير 1955م، ثم طُورت في وقت لاحق إلى وزارة الأنباء والإرشاد ثم عرفت بوزارة الإعلام الحالية. وقد اهتم المشرع الكويتي بسن قوانين تنظم عمل البث التلفزيوني، إلا أنه جعل أمر البث التلفزيوني والإذاعي من صلاحيات الدولة. (قانون رقم 61 لسنة 2007 بشأن الإعلام المرئي والمسموع)

ورغم أن بعضهم قد يعد أن القوانين ما تزال مقيدة لبعض الحريات الإعلامية، فإنه ولا شك أن وسائل الإعلام الكويتية قطعت بمختلف فروعها شوطاً كبيراً في عدة مجالات، فالرسالة الإعلامية وصلت إلى مرحلة متقدمة من النضوج والمهنية. (المشيخي، 2004)

وقد أقر مجلس الأمة الكويتي في 6 مارس 2006 القانون الجديد للمطبوعات والنشر، واشتمل القانون على (33) مادة تنظم أعمال النشر والطباعة بكافة أشكالها وأنواعها، وقد وضعت المادة الثالثة من القانون مجموعة من الشروط والمحددات على من يرغب بممارسة أي نشاط يتعلق بالطباعة والنشر كما يلي:

يجوز لأي شخص إنشاء مطبعة أو استغلالها أو فتح محل لبيع أو تأجير المطبوعات أو النشر والتوزيع أو الترجمة أو مكتب للدعاية والإعلان أو منشأة للإنتاج الفني فيما يتعلق بهذا القانون بعد الحصول على ترخيص في ذلك من الوزارة المختصة، ويشترط في طالب الترخيص ما يلي:

- 1- أن يكون كويتي الجنسية كامل الأهلية.
- 2- أن يكون حسن السيرة محمود السمعة، ولم يسبق ضده الحكم في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة ما لم يكن رد إليه اعتباره.

3- أن يكون حاصلًا على شهادة الثانوية العامة على الأقل أو ما يعادلها فيما عدا نشاط الترجمة فيجب ان يكون الطالب حاصلًا على مؤهل جامعي مناسب أو ما يعادلها، ويجوز للوزارة المختصة ان تستثني من هذا الشرط من يكون له خبرة كافية في مجال النشاط المطلوب إصدار الترخيص لمزاويلته.

4- أن يكون مالكاً أو مستغلاً لموقع مناسب للنشاط.

وإذا كان طالب الترخيص شخصاً اعتبارياً فيجب أن يكون جميع المؤسسين أو الشركاء كويتيين وأن تتوافر الشروط السابقة فيمن يتولى إدارة النشاط.

ونصت المادة (8) من القانون على "عدم خضوع الصحف لأي رقابة مسبقة"، فيما عد تطوراً مهماً في الحريات الصحفية. لكن المادة (9) اشترطت عدم إصدار الصحف إلا بعد الحصول على ترخيص فيما عد تقييداً للحريات، فقد نصت هذه المادة على "لا يجوز إصدار صحيفة إلا بعد الحصول على ترخيص في ذلك من الوزارة المختصة ولا يمنح الترخيص إلا لصاحب المؤسسة أو الشركة الصحفية، فإذا كانت الصحيفة يومية يشترط ألا يقل رأسمال المؤسسة أو الشركة على مائتين وخمسين ألف دينار. وأجازت المادة (11) من القانون للوزير المختص رفض طلب الترخيص دون إبداء الأسباب، لكن القانون أتاح الفرصة للطعن أمام الدائرة الإدارية وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم (20) لسنة 1981 خلال ستين يوماً من إبلاغهم بالقرار أو من تاريخ انتهاء المدة المشار إليها.

ونص القانون في المادة (15) على نص إيجابي "لا يجوز إلغاء ترخيص أية صحيفة إلا بموجب حكم نهائي صادر من المحكمة المختصة". لكنه أجاز لرئيس دائرة الجنايات أو قاضي الأمور المستعجلة عند الضرورة وبناء على طلب من النيابة العامة إصدار قرار بإيقاف صدور الصحيفة مؤقتاً لمدة لا تتجاوز أسبوعين قابلة للتجديد أثناء التحقيق أو المحاكمة."

وقد تم الاستناد إلى هذه المادة (16) التي تنص على " أن يكون حاصلاً على الشهادة الجامعية أو ما يعادلها، أو مارس المهنة بصفة منتظمة مدة لا تقل عن خمس سنوات على ألا يقل مؤهله الدراسي عن الثانوية العامة أو ما يعادلها." ومواد أخرى في إيقاف صدور عدد من وسائل الإعلام منها الفضائيات: مباشر، قناة اليوم، والصحف اليومية: صحيفة الدار اليومية، وصحيفة الرؤية اليومية.

أما الصحف اليومية الصادرة في الكويت حتى تاريخه:

جريدة الراي 1961، جريدة السياسة 1965، جريدة القبس 1972، جريدة الوطن 1974، جريدة الأنباء 1976، أما الصحف الكويتية الناطقة باللغة الإنجليزية فهما صحيفتا: الكويت تايمز 1961، وجريدة عرب تايمز 1977. وفي أعقاب صدور قانون المطبوعات والنشر الجديد لعام 2006، فقد فتح المجال لإصدار مطبوعات جديدة بعد أربعة وثلاثين عاماً من توقف إصدار رخص صحف يومية سياسية، فظهر عدد من الصحف الجديدة منها: عالم اليوم 2007، الوسط 2007، جريدة الجريدة 2007. الشاهد، الكويتية، جريدة الحرية، الصباح، الدار، النهار.

المجلات الكويتية:

يصدر في الكويت مجموعة كبيرة من المجلات الأسبوعية، ومعظم هذه المجلات صدرت في عقد الستينيات من القرن الماضي مثل (النهضة، اليقظة، البلاغ، سعد)، بينما صدرت كل من (المجالس) و(المجتمع) عام 1970. (الأمانة العامة، 2004) ويشير المشيخي إلى أنه في هذا البلد الصغير (الكويت) تصدر أكثر من 230 مطبوعة بمختلف أنواعها، منها عشر صحف يومية، ومجموعة كبيرة من المجلات أهمها مجلة العربي، وتعد كذلك وكالة الأنباء الكويتية (كونا) واحدة من أهم وكالات الأنباء في العالم العربي؛ لوجود كادر

إعلامي كبير بها ولامتلكها شبكة من المكاتب والمراسلين في مختلف دول العالم. (المشيخي، 2004)

أما المجالات والدوريات الثقافية فتتميز بها دولة الكويت عن غيرها من دول الخليج العربي، إذ إن الحكومة الكويتية هي التي ترعى وتصدر هذه المجالات الثقافية، وتُعد مجلة (العربي) من أهم المطبوعات ذات التوجه الثقافي والتراثي في المنطقة. هذا عدا عن عدد كبير من المجالات المحكمة التي تصدر عن هيئات علمية خصوصاً الجامعات أو عن وزارة الثقافة ووزارة الإعلام الكويتيتين. أو عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويتي مثل مجلة "عالم الفكر" ومثل مجلتي "المجلة العربية للعلوم الإنسانية" و"مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية" اللتين تصدران عن مجلس النشر العلمي في جامعة الكويت منذ العام.

الإذاعات الكويتية المسموعة:

يوجد في الكويت إذاعتان فقط، الأولى هي إذاعة الكويت: وهي الإذاعة الرسمية في الدولة، انطلق أول بث منها صباح يوم 12 مايو 1951. ولها عدد من القنوات المتخصصة على موجات الإف إم مثل إذاعة القرآن الكريم وإذاعة البرنامج الإنجليزي (سوبر ستیشن)، وإذاعة البرامج الموجهة. (المشيخي، 2004) أما الإذاعات الخاصة فهي تنحصر في إذاعة مارينا إف إم، وكانت البداية الحقيقية للإذاعة في - 6 ابريل 2005 وهو اليوم الذي بدأت فيه المحطة ببث برامجها على الهواء مباشرة، وإذاعة (موقع الإذاعة الإلكتروني) وهذه الإذاعة تهتم بالبرامج الموسيقية والترفيهية وبرامج منوعات الشباب الرياضية وغير الرياضية.

القنوات التلفزيونية الكويتية العاملة في الفضاء الكويتي:

بدأ تلفزيون الكويت بثه العادي عام 1951 وكان مملوكاً لتاجر من تجار الكويت، واشترته الحكومة وبدأ بثه الرسمي في 15 نوفمبر 1961 وذلك من الحي الشرقي من مدينة

الكويت (الشرق حالياً) فأصبح ثاني تلفزيون في الوطن العربي بعد التلفزيون اللبناني من حيث تاريخ البث. (الداود، 2011، ص 21)

والتلفزيون الرسمي الحكومي هو أول قناة تلفزيونية عاملة، وقد توالى بعد ذلك إطلاق القنوات الخاصة منذ بداية الألفية الثالثة، وللتلفزيون الكويتي حالياً سبع قنوات هي: القناة الأولى وهي القناة الرسمية لدولة الكويت، والقناة الثانية وهي المتخصصة في البرامج الثقافية والدينية لغير الناطقين بالعربية كما تبث بعض الأفلام باللغة العربية إضافة إلى الاقتصاد والرياضة والمنوعات، والقناة الثالثة الرياضية المختصة بالرياضة والشباب، والقناة الثالثة بلس (Plus)، والقناة الرابعة، وهي متخصصة في الترفيه، وقناة الثقافة العربية، وقناة إثراء). (موقع تلفزيون الكويت الرسمي)، وقد بلغ عدد القنوات التلفزيونية الكويتية العامة والخاصة العاملة في الفضاء الكويتي ثماني عشرة قناة منها سبع قنوات تعمل ضمن مؤسسة التلفزيون الرسمي الحكومي. (الصلال، 2011)

الإنترنت والصحافة الإلكترونية في الكويت:

تعد الكويت أول أقطار الخليج العربي في توفير خدمة الإنترنت للعموم؛ عبر مؤسسة غلف نت (Gulf Net)، وذلك عام 1994، وتقوم وزارة المواصلات بتقديم كافة الاتصالات، من خلال شبكات الألياف البصرية والربط الرقمي، وخلال العام 1998، تم اختيار خمس شركات للقيام بتوزيع الخدمة لتشجيع كافة طبقات المجتمع على الاشتراك بالشبكة، والاستفادة من إمكانياتها في نشر الوعي العلمي والثقافي. (الدناني، 2001)

لا يمكن وضع أرقام حصرية للمواقع الصحفية الكويتية على شبكة الإنترنت، وهذا عائد لطبيعة وخصائص هذه المواقع، وطبيعة شبكة الإنترنت أيضاً، وحتى أواسط العام (2012) يزيد عدد مواقع الإلكترونية الكويتية عن عشرين موقعا منها:

جريدة الآن الإلكترونية صدرت في 22 يوليو 2007، جريدة البلد، جريدة الوهج الإلكترونية، جريدة جنوب السرة الإلكترونية، جريدة الحدث الإلكترونية، جريدة ديرة الإلكترونية، جريدة زووم الإلكترونية، جريدة حدث الإلكترونية، جريدة رقابة الإلكترونية، جريدة مباشر الإلكترونية، جريدة الخط الأحمر الإلكترونية، جريدة الحقيقة الإلكترونية، جريدة كاظمة الإلكترونية، جريدة الجريئة الإلكترونية، جريدة عاجل الإلكترونية، جريدة لنا الإلكترونية، جريدة سارية الإلكترونية، جريدة الصوت الرابع الإلكترونية، موقع وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، جريدة فرسان البدون.

وأخيراً، فإنه من الصحيح أن وسائل الإعلام الكويتية قطعت بمختلف فروعها شوطاً كبيراً في عدة مجالات، فالرسالة الإعلامية وصلت إلى مرحلة متقدمة من النضوج والمهنية، غير أنه ما زال أمام الإعلام الكويتي الكثير مما يصبو إليه ومما يحتاجه لتكتمل الرسالة الإعلامية، ولتتطرق هذه الوسائل إلى فضاءات أكثر رحابة وأوسع مدى، وكذلك من أجل أن ترفع من مستوى مهنتها، فيما تحتاج إلى المزيد من الحريات التي يكفلها القانون ويحترمها المجتمع لكي تقوم بذلك.

الدراسات السابقة:

فيما يلي عرض للدراسات القريبة أو المشابهة لموضوع الدراسة الحالية:

الردادي، أيمن (1998) أثر البث التلفزيوني المباشر وتأثيره في قادة الرأي في المجتمع السعودي.

هدفت الدراسة إلى معرفة تأثير البث التلفزيوني في السلوك الاتصالي لقادة الرأي في المجتمع السعودي، واستخدمت المنهج الوصفي المسحي على عينة من قادة الرأي في المجتمع السعودي.

وتوصلت الدراسة إلى أن ما نسبته (79%) من إجمالي عينة البحث قد تابعوا التلفزيون السعودي، كما أن الفئة السياسية قد سجلت أعلى نسبة من بين الفئات الأخرى من حيث المتابعة اليومية للتلفزيون السعودي بنسبة (67%).

وفيما يخص البرامج التي يفضل قادة الرأي متابعتها في التلفزيون السعودي، فنجد أن نشرات الأخبار تأتي في مقدمة البرامج بنسبة الأكثر متابعة بنسبة (84%) ، وأن القنوات الفضائية حظيت برضا معظم قادة الرأي بنسبة (84%) وكان تقديرهم لمستواها بين جيد وجيد جداً، بعكس برامج التلفزيون السعودي التي رأى ما نسبته (64%) من المشاهدين أن مستوى برامجها كانت ما بين مقبول وضعيف، واحتل التلفزيون السعودي المرتبة الثالثة بالنسبة لوسائل الإعلام السعودية بعد الصحافة ثم الإذاعة لدى قادة الرأي من أولوية المتابعة.

وتتشابه هذه الدراسة مع الدراسة الحالية من حيث اهتمامها بتأثير وسائل الإعلام على الرأي العام، وبالتالي على السياسات الحكومية. لكنها تختلف عنها في مجتمع الدراسة الذي أجريت عليه هذه الدراسة، وفي محاور الدراسة.

- دراسة الحوسني، حمد علي (2004) إشكالية الإعلام السياسي في النظام الدولي الجديد.

حددت الدراسة مشكلتها في محور رئيسي يتمركز حول مظاهر التغير الذي طرأ على العلاقة بين السياسية والإعلام وأسبابه وانعكاساته على الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية. وتعد هذه الدراسة من الدراسات النوعية أو النظرية، إذ قام الباحث بتحليل عدة نماذج تطبيقية لدور الإعلام السياسي في النظام الدولي الجديد وهي:

1- الإعلام السياسي في حرب الخليج الثانية 1990/1991م.

2- الإعلام السياسي في أحداث 11 سبتمبر 2001م.

3- الإعلام السياسي في حرب الخليج الثالثة 2003م.

واستخدم الباحث منهج البحث التاريخي والتحليل والمقارنة، وقد تناولت الدراسة سياسات دول عديدة خصوصاً السياسة الأمريكية بعدها مركز العولمة أو صانعتها كما تناولت السياسات العربية والإعلام العربي ضمن رؤية نظرية تقوم على علاقة التبعية.

واستنتجت الدراسة أن الإعلام عموماً والإعلام السياسي خصوصاً أصبح أكثر انطلافاً وحرية في التعبير عن الرأي العام، وأكثر جرأة وفعالية في تشكيل الرأي العام المحلي والعالمي وتفعيل دوره في صنع القرار السياسي وإعادة صياغة الخطاب الإعلامي السياسي.

وكذلك فقد استخلصت الدراسة "أنه بحكم النظام الدولي الجديد أصبحت السياسة والسياسيون يتوددن للإعلام والإعلاميين لخدمة أغراضهم وأهدافهم السياسية".

- دراسة القرني، علي شويل (2006) بعنوان "معالجة الصحافة السعودية للقضايا المحلية: دراسة تحليل مضمون في علاقة الصحافة بالسلطة". هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين السلطة والصحافة في ضوء النظريات الإعلامية، والتعرف على اتجاهات التغطية الصحفية للقطاعات الحكومية والخاصة. وتهدف الدراسة - في إطارها النظري - إلى التعرف على العلاقة بين السلطة والصحافة في ضوء النظريات الإعلامية. أما الجانب التطبيقي فتمثل في تحليل حجم التغطية الصحفية للقطاعات الحكومية والخاصة في المجتمع السعودي بهدف التعرف على طبيعة المعالجة الصحفية في ضوء العلاقة بين السلطة والصحافة. وتم التطبيق على صحيفتي الرياض والجزيرة.

وأشارت نتائج الدراسة إلى أن معظم التغطيات تتجه نحو الإيجابية مما يعكس موقفاً متوقعاً كون الصحافة تسعى إلى تبني مواقف إيجابية نحو السلطة التي تمثلها القطاعات والإدارات المتعددة في الدولة. كما أشارت الدراسة إلى أن الصحافة أتاحت الفرصة للمواطنين أن يعبروا عن آرائهم ومواقفهم من القطاعات الإدارية في الدولة، وقد وصلت هذه النسبة إلى أكثر من

ثلاثين في المئة من مقالات ورسائل المواطنين. تشير تطبيقات هذه الدراسة إلى أن الصحافة تسعى إلى تبني مواقف ايجابية نحو السلطة التي تمثلها القطاعات والإدارات المختلفة في الدولة. وهذا الموقف ينتظم مع فكرة الإعلام الموجه. أما ما يتعلق بالدور النقدي للصحافة، فبينما تتجه المحتويات التي تتضمنها الصحيفة من أخبار وتقارير وتحقيقات إلى جانب إيجابي، تتبنى المقالات ورسائل الجمهور والكاريكاتير جوانب أكثر نقدية من غيرها.

وتتشابه هذه الدراسة في اهتمامها بالمحور الرئيسي للدراسة الحالية وهو محور العلاقة بين وسائل الإعلام والحكومات، لكنها تختلف معها في أنها اقتصرت على الصحف الورقية اليومية، واعتمدت على تحليل المضمون للمواد الإعلامية المنشورة في الصحف، بينما تعتمد الدراسة الحالية على فئة الصحفيين الكويتيين لتقييم العلاقة بين الحكومات ووسائل الإعلام.

- دراسة آل سعود، سعد (2006) الاتصال السياسي في وسائل الإعلام وتأثيره في المجتمع السعودي.

وقد حددت أهداف الدراسة في التعرف على طبيعة المضمون السياسي في وسائل الإعلام السعودية ومصادرها. والتعرف على طبيعة القضايا والأفكار السياسية لدى الجمهور ومصادره في ذلك وعلاقته بوسائل الإعلام السعودية. ومعرفة مدى تلبية وسائل الإعلام السعودية لاهتمامات الجمهور السياسية والعوامل المؤثرة في ذلك.

وقد أشارت أهم نتائج الدراسة التحليلية إلى توافق نسبي في الأهداف التي يسعى المضمون السياسي لوسائل الإعلام السعودية إلى تحقيقها؛ وإلى نوع من الاتفاق بين قائمة أهم القضايا التي تناولها التلفزيون والصحف مع الاختلاف في الترتيب، كما تبين اعتماد وسائل الإعلام السعودية على مصادرها الذاتية في الحصول على المعرفة السياسية بنسبة مرتفعة بلغت لدى التلفزيون (78.5%)، ولدى الصحف (60.5%)، في حين كان الاتجاه الإيجابي سائداً في تغطية الوسائل

الإعلامية للقضايا السياسية. وقد حظيت القضايا المحلية بتغطية تلفزيونية أكبر، مقارنة بالصحف التي اهتمت بتغطية القضايا السياسية الخارجية. وقد أظهرت النتائج أن وسائل الإعلام شاركت في مناقشة القضايا السياسية بنسبة أكبر من مشاركة مسؤولي الحكومة والجمهور.

أما فيما يتعلق بنتائج الدراسة الميدانية، فقد أشارت إلى أن أهم الأهداف التي سعى الجمهور إلى تحقيقها كانت ذات طابع محلي، وإلى تصدر القضايا المحلية قائمة قضايا الجمهور، مما يشير إلى سيادة الاهتمامات المحلية لدى الجمهور.

وقد تصدرت قنوات التلفزيون العربية قائمة ترتيب الجمهور لمصادر المعرفة السياسية، يليها الصحف، فالإنترنت، فالإتصال الشخصي، الذي تفوق على وسائل الإعلام السعودية المتمثلة في الإذاعة والتلفزيون والمجلات. وفيما يتعلق بترتيب الجمهور للوسائل المحلية جاءت الصحف أولاً، فالإذاعات، فالتلفزيون، وأخيراً المجلات.

كما تشير نتائج دراسة الجمهور أن دور وسائل الإعلام السعودية يقل في تقديم معلومات تمهيدية عن قرارات النظام السياسي قبل صدورها، وفي الإسهام في صناعة القرارات السياسية المحلية، بينما نجحت هذه الوسائل في توفير ومتابعة المعلومات والقرارات المتعلقة بالنظام السياسي، كما أنها أسهمت في المعرفة السياسية على النطاق المحلي أكثر من الخارجي. ورغم ذلك لم تكن لدى الجمهور ثقة بقدر كافٍ في المحتوى السياسي الذي تقدمه وسائل الإعلام.

وتتشابه هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في أنها تدرس دور وسائل الإعلام في معالجة أولويات الجمهور خصوصاً نحو المعرفة السياسية، ومقدار النقد أو التأييد في مضامين وسائل الإعلام السعودية لاتجاهات السياسات الحكومية. لكنها تختلف عنها في استخدامها عدة أدوات بحثية منها تحليل المضمون والمسح الميداني.

- دراسة علاونة، حاتم (2006)، وهدفت الدراسة إلى التعرف على المدى الذي يتحقق فيه حق

الصحفيين في الحصول على المعلومات من المصادر الرسمية، والتي خلصت إلى النتائج التالية:

1- إن الأخلاقيات التي يمارسها الصحفيون الأردنيون في الحصول على المعلومات تميل إلى اتباع الأساليب المشروعة، أما الأساليب القائمة على الكذب والسرقة والرشاوى، فلا يجري استخدامها إلا في نطاق ضيق ومحدود.

2- أفاد (88.8%) من الصحفيين أن المسؤولين يتهربون من خدمة الصحفيين، ويختلقون مبررات غير مقنعة حتى لا يزودوا الصحفيين بالمعلومات المطلوبة.

3- إن الجهات المسؤولة تمارس ضغوطاً على الصحفيين للكشف عن مصادر معلوماتهم، وهي كثيراً ما تتدخل في نشر الأخبار من عدمه، وفي كيفية النشر.

4- أفاد (54.6%) من الصحفيين أن الصحف الأردنية تستجيب للضغوط والإجراءات الحكومية.

- دراسة أبو الرب، محمد (2010) بعنوان «دور قناة الجزيرة في تشكيل العلاقات الدولية لدولة قطر» وهدفت الدراسة إلى فهم وتفسير جدلية السياسة القطرية في سياقين:

1. دبلوماسية دولة قطر المباشرة عبر سياسيتها، وتحديداً رئيس وزرائها ووزير خارجيتها.

2. دبلوماسية قناة الجزيرة.

وقد اعتمدت الدراسة على منهج التحليل الكيفي من خلال تحليل النصوص والبرامج التي تقدمها

القناة، وعرضت الدراسة تساؤلاً رئيسياً يتعلق بماهية دور الجزيرة في تشكيل العلاقات الدولية

لقطر. بحيث مثل السؤال الرئيس فاتحة لجملة من التساؤلات الاستيضاحية، أهمها: كيف يفهم

الخطاب المؤسسي لقطر كخطاب بنيوي ضمن دبلوماسيتين متعارضتين ظاهرياً بين خطاب

الجزيرة الذي يظهر ناقماً على الأميركيين والإسرائيليين، ومن تصنفهم على أنهم حلفاء واشنطن، إلى جوار احتضانها قيادات القاعدة والإخوان المسلمين؟.

وتوصل الباحث إلى أن «الجزيرة وضعت قطر على الخارطة السياسية» وقدمت الدراسة نماذج من الدبلوماسية القطرية قبل الجزيرة وبعدها، واتضح أن "دبلوماسية القناة في تكامل مع دبلوماسية الدولة، وأحياناً تسبق السياسة الرسمية خطاب الجزيرة كما في الخلاف القطري السعودي والبحريني، وأحياناً أخرى تسبق القناة الدولة في رسم سياستها كما في تغطية الجزيرة للملف الفلسطيني، ومن ثم إتاحة المجال للوساطة القطرية، رغم فشلها". وانتقدت الرسالة شعار «الرأي والرأي الآخر» للقناة عادة إياه أنه غير دقيق، وحسب شواهد الدراسة فإن القناة الناطقة بالعربية تمثل الرأي، فيما القناة الناطقة بالانجليزية تمثل الرأي الآخر في غالبية القضايا، باستثناء تغطية الملف القطري.

واستخلصت الدراسة "أن سياسة قناة الجزيرة تتوافق بنوياً مع السياسة القطرية ضمن المشروع التحديتي بما يحمله من أبعاد سياسية واقتصادية وأيديولوجية". وأن الدبلوماسية القطرية لا تتفعل إلا في الأزمات". "وأن الجزيرة تتجاهل العلاقات القطرية الأميركية الإسرائيلية".

وتتشابه هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في اهتمامها بالعلاقة المباشرة بين سياسات الحكومات وسياسات الوسائل الإعلامية ومدى خدمة السياسة الإعلامية للوسيلة للأهداف الحكومية. لكن الدراسة اقتصرت على دراسة وسيلة واحدة "قناة الجزيرة" واعتمدت منهجاً كفيماً اعتمد على المقارنة بين سياسة الحكومة وبين توجهات قناة الجزيرة.

- دراسة مرصد الإعلام الأردني (2012) وهدفت إلى معرفة أثر "الاحتواء الناعم" على حرية واستقلالية وسائل الإعلام. وشملت عينة مكونة من (500) إعلامي وإعلامية في مختلف

الصحف ووسائل الإعلام الرسمي والخاص والحزبي، وهي عبارة عن استطلاع عن طريق الاستبانة أجري في الفترة من تشرين أول 2008 وحتى شباط 2009.

وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها:

أن (49%) من قادة الرأي في الوسط الإعلامي الأردني خضعوا لأنماط من "الاحتواء الناعم"، وأن (70%) من الصحفيين والإعلاميين يعتقدون بأن الحكومة تلجأ "بدرجة كبيرة ومتوسطة" إلى استخدام أنماط "الاحتواء الناعم" لكسب تأييد الإعلاميين وتقادي انتقاداتهم، ومن ابرز أنماط "الاحتواء الناعم" التي كشفت الدراسة عنها: التعيين الدائم والمؤقت في مناصب حكومية أو شبه حكومية (32%)، الهبات والمنح والأعطيات المالية (17%)، منح المعلومات لصحفيين وإعلاميين محددين (7%)، الدعوة لحضور لقاءات واجتماعات مع كبار المسؤولين (6%)، الإعفاءات الجمركية والعلاج خارج إطار أنظمة التأمين الصحي والمنح الدراسية للأبناء والأقارب بنسبة (3%)، وأظهرت نتائج الدراسة وجود جهات أخرى غير حكومية تمارس أساليب "الاحتواء الناعم" على الصحفيين، إذ أفاد 83% من المستطلعة آراؤهم بوجود هذه الجهات وأبرزها رجال الأعمال (96%)، شخصيات نافذة (90%)، نواب وأعيان (70%)، مؤسسات مجتمع مدني (64%)، أحزاب سياسية (51%)، أجهزة أمنية (38%)، وجهاء عشائر (35%) وآخرون (18%) . وأكد (43%) من الصحفيين أنهم تعرضوا (شخصياً) لأنماط من "الاحتواء الناعم" من جهات مختلفة: (40%) من الحكومة، (26%) من رجال أعمال، (11%) من مؤسسات مجتمع مدني، (6%) من الأحزاب السياسية.

وأظهرت الدراسة أن أهم المواضيع التي تعرض الصحفي أو الإعلامي للمضايقة عليها، هي: انتقاد الأجهزة الأمنية (74%)، الوحدة الوطنية (73%)، قضايا الحريات العامة (71%)، انتقاد زعماء الدول العربية (70%)، قضايا دينية (64%)، نقد الحكومة الأردنية (60%)،

انتقاد زعماء الدول الأجنبية (44%)، القضايا المتعلقة بالجنس (43%)، وأخيراً المشكلات الاقتصادية (23%).

وتتشابه هذه الدراسة مع الدراسة الحالية تشابهاً كبيراً في اهتمامها بالمحور الرئيسي للدراسة الحالية الخاص بعلاقة الاحتواء، وكذلك بالأساليب المستخدمة من قبل الحكومات في تحقيق حالة الاحتواء للصحفيين. لكن هذه الدراسة اقتصرت على تحديد العلاقة بعلاقة الاحتواء وتجاهلت الأنماط الأخرى للعلاقة، مثل علاقة الصراع أو الخصومة أو علاقة التكامل.

- دراسة السامعي، محمد أحمد (2012) العلاقة بين الانتماءات السياسية للنخب اليمنية واتجاهاتهم نحو الصحافة في اليمن.

هدفت الدراسة إلى البحث والتحليل في اتجاهات النخب السياسية اليمنية (الحاكمة، والمعارضة، والمستقلة) نحو الصحافة في اليمن مع ربطها بالانتماءات السياسية لتلك النخب وبالعوامل السياسية المؤثرة على نشأة الصحافة اليمنية في مرحلة ما قبل الثورة، ومرحلة ما بعد الثورة، وكذا مرحلة ما بعد الوحدة، مؤكدة على أن اليمن عرفت الصحافة بأنواعها خلال مراحل التطور السياسي الثلاث عوضاً على أنه عرف صحافة الولاء، وصحافة التعبئة، وصحافة التعدد على امتداد تلك المراحل.

وتناولت الدراسة العلاقة بين النخب السياسية والصحافة ودور الانتماءات في تشكيل الاتجاهات الأمر الذي أبرز ثراء الحياة السياسية والصحفية في اليمن، من خلال استعراضها للمراحل التي مرت بها الحياة الحزبية في اليمن، وتكونت معها الانتماءات السياسية في ضوء التفاعل مع البيئة الاجتماعية والسياسية المحيطة.

وتتشابه هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في اهتمامها بتطور العلاقة بين النظام السياسي والصحافة، وتأثير الصحافة في الاتجاهات السياسية من خلال التأثير في النخب السياسية، وهي

تتشابه مع الدراسة الحالية في كونها تهتم بتحديد أنماط العلاقة بين الحكومات وبين الصحافة، إذ حددتها بثلاثة أنماط (صحافة الولاء، وصحافة التعبئة، وصحافة التعدد).

ب - الدراسات الأجنبية

دراسة روبرت **Robert (2005)** "تأثير وسائل الإعلام في المشاركة السياسية للأفراد".

-Robert, E, Lane (2005). The Effects of media on the political participation of members, Annual Review of Sociology, 3(5) pp. 87-98.

وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور وسائل الإعلام في حث الأفراد على المشاركة السياسية، واستخدمت منهج المسح من خلال دراسة ميدانية طبقت على عينة من الأفراد للتعرف على مدى تأثير المضمون على الجمهور، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك ارتباطاً قوياً بين التعرض لوسائل الإعلام والمشاركة السياسية، إذ أثبتت الدراسة أن هناك علاقة طردية بين تعرض الأفراد لوسائل الإعلام ووعيهم للقضايا السياسية، ومشاركتهم في صنع القرار السياسي.

وهذه الدراسة تتشابه مع دراستنا في اهتمامها بالدور السياسي الذي يمكن أن تلعبه وسائل الإعلام، لكنها تختلف عنها في المحاور التي تناولتها.

- دراسة ميان (2005) علاقة السياسة الإعلامية الخارجية وصورة باكستان في السياسة

الأمريكية الخارجية. Mian, H (2005) "The Media - Foreign Policy -

"Pakistan's Media Image And United States Forging Policy Relationship

هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على العلاقة بين السياسة الخارجية والإعلام انطلاقاً من فرضية أساسية مفادها إن للإعلام دوراً محورياً ورئيسياً في التأثير على السياسة الحكومية سواء الداخلية أم الخارجية، وهو مُحدد فعال في أجندة السياسة، وتظهر الدراسة تأثير قناة (CNN) في السياسة الأمريكية كمثل على ذلك.

وترى الدراسة أن التأثير الواضح يظهر في جميع مراحل صنع القرار السياسي، فالإعلام يزود صانع القرار بداية بالمعلومات اللازمة والمقترحات التي تساعد في تشكيل القرار السياسي، كما يحتاج السياسي الإعلام لدعم وتأييد سياسته وخطوطها.

ومع العديد من التطورات السياسية، فقد أضى صانع القرار السياسي أكثر اضطراراً لاتخاذ القرارات بناء على اتجاهات الرأي العام وموقفه من الأزمات المختلفة. وتتشابه هذه الدراسة مع الدراسة الحالية من كونها تدرس علاقة وسائل الإعلام بالحكومات، خصوصاً التأثيرات المتبادلة بينهما، والمنافع المتحققة لكل منهما بالآخر.

- دراسة (Jems, 2006) وعنوانها: "تأثير وسائل الاتصال على اتجاهات الفرد وسلوكه السياسي". The Effect of media on The Political Behavior of Citizen, Soc. Forces.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تأثير وسائل الاتصال على اتجاهات الفرد وسلوكه السياسي، واستخدمت منهج المسح والمنهج المقارن، وطبقت على عينة من الأفراد من الحضر والريف، وجاءت النتائج كما يلي:

- أن زيادة تعرض الفرد لوسائل الاتصال تزيد من الدافعية السياسية لديه، كما أن زيادة التعرض لوسائل الاتصال تزيد من الاهتمام السياسي للفرد.

- يزداد تأثير وسائل الاتصال على المشاركة السياسية للفرد في المناطق الريفية عنها في المناطق الحضرية.

وتتشابه هذه الدراسة مع الدراسة الحالية من ناحية اهتمامها بدور وسائل الإعلام في النشاط السياسي نحو أفراد الجمهور، لكننا لا نتناول العلاقة بين وسائل الإعلام والحكومات بشكل مباشر.

دراسة (Sidny & Dennis, 2008) بعنوان تأثير وسائل الاتصال الجماهيري على السلوك

السياسي". The Effect of media on The Political Behavior, City Community.

وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير وسائل الاتصال المطبوعة والمسموعة والمرئية

على السلوك السياسي للمواطن الأمريكي، وتوصلت الدراسة إلى ما يلي:

- إن لوسائل الاتصال الجماهيري بصفة عامة والتلفزيون بصفة خاصة تأثيراً كبيراً على

المواطنين الأمريكيين فيما يتعلق بقرار التصويت في الانتخابات.

- إن دور الراديو والتلفزيون في خلق المعرفة السياسية أكثر تأثيراً من الصحف.

وهذه الدراسة مثل أغلب الدراسات السابقة تجعل اهتمامها في البعد السياسي والمشاركة

السياسية، وهي تقيم مقارنة بين وسائل الإعلام المختلفة من ناحية اهتمامها بالبعد السياسي.

- دراسة (Harber, 2010) علاقة وسائل الإعلام مع الحكومة في دولة جنوب إفريقيا.

"Government and Media Relations in South Africa"

وهدفت الدراسة لمعرفة نوعية علاقة وسائل الإعلام مع الحكومة في دولة جنوب إفريقيا

والأسس التي تحكمها ومدى استقلالية الإعلام الجنوب إفريقي.

وقد بينت الدراسة أنه منذ نهاية نظام الفصل العنصري أصبح الكثير من وسائل الإعلام متهمة

بأنها توجه انتقادات عدائية إلى الحكومة أكثر من اللازم تجاه السياسات الحكومية لحزب

المؤتمر الوطني الحاكم. لذلك فإن الحكومة تسعى لفرض بعض القيود على الإعلام من خلال

قانون ما يسمى "قانون حماية المعلومات"، ثم من خلال رفع الدعاوى القضائية ضد بعض

وسائل الإعلام، ونتيجة لتلك العلاقة، فإن بعض وسائل الإعلام تتصف بالجمود وقلّة التنوع

وتعاني من مشاكل الجودة والدقة والتدهور في الخطاب العام، في حين أن إذاعة جنوب إفريقيا

(SABC) شبه الحكومية تحولت إلى مجرد بوق.

وتتشابه هذه الدراسة مع الدراسة الحالية من حيث اهتمامها بطبيعة العلاقة بين الحكومات ووسائل الإعلام ولكنها تختلف في كون هذه الدراسة استخدمت منهجاً نوعياً ولم تقم على أساس المسح كما فعلت الدراسة الحالية.

- دراسة ويلسون (Wilson 2011) وهدفت إلى معرفة تأثير أجندة الصحف في تغطياتها للقضايا المحلية في الولايات المتحدة تجاه تغيير بعض سياسات الحكومات المحلية، واستخدمت الدراسة منهج تحليل المضمون لعدد من الصحف المحلية الصادرة في ولاية كارولينا الشمالية في الولايات المتحدة الأمريكية، وأظهرت نتائج الدراسة علاقة محدودة بين التغطيات الإعلامية للصحف وبين تغييرات في السياسة من خلال إعادة النظر في الميزانيات المخصصة لبعض المشاريع أو البرامج للحكومة المحلية.

وتتشابه هذه الدراسة مع الدراسة الحالية من حيث اهتمامها بطبيعة العلاقة بين الحكومات ووسائل الإعلام ولكنها تختلف في كون هذه الدراسة استخدمت منهج تحليل مضمون اتجاهات بعض الأخبار والمواد الإعلامية مقارنة بسياسات وقرارات الحكومات المحلية.

- ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في أنها:

1- تسعى إلى معرفة تقييم الإعلاميين أنفسهم حول طبيعة العلاقة التي تتعامل بها الحكومات معهم ومع وسائل الإعلام. وهذه الشريحة من المجتمع تعد من أكثر الشرائح المهنية تأثراً بالسياسات الحكومية تجاه حرية التعبير واستقلالية العمل الإعلامي.

2- تحاول الدراسة الحالية توصيف أنماط العلاقة بين الحكومة وبين الإعلاميين إن كان علاقة "احتواء" أم علاقة "خصومة" أم ما بين ذلك من "استقلالية" أو "نفعية".

3- تهدف الدراسة الحالية إلى تحديد أساليب "الاحتواء الناعم" والأشكال الأخرى من أساليب الضغط غير الناعم.

4- إن الدراسة الحالية استخدمت عينة عشوائية مما قد يسمح بتعميم نتائجها على مجتمع الدراسة بخصوص تقييم العلاقة بين الإعلاميين والحكومات في دولة الكويت. وقد استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في عدة أبعاد كان أهمها الاطلاع على بعض الأدب النظري في هذا المجال، ثم الاطلاع على أدوات بعض الدراسات المشابهة مما أفاد الباحث في بناء أدواته المتمثلة في الاستبانة التي وزعت على الإعلاميين العاملين في وسائل الإعلام الكويتية، خصوصاً استبانة دراسة مرصد الإعلام الأردني (2012) التي كان محورها علاقة الإعلاميين ووسائل الإعلام بالحكومات، كذلك فقد استفاد الباحث من دراسة مركز حماية وحرية الصحفيين الأردني (2011) في معرفة أشكال الضغوطات التي يمكن أن تمارس تجاه الإعلاميين والجهات التي يمكن أن تقوم بمثل تلك الضغوطات. كذلك، استفادت هذه الدراسة من بعض الدراسات السابقة في مجال المنهجية الملائمة لأغراض الدراسة، وهو المنهج الوصفي المسحي الذي يهدف إلى جميع بيانات ومعلومات عن ظاهرة أو قضية معينة، بهدف تحليلها والخروج بنتائج حولها، مما يمكن من وصفها وتشخيصها ومعالجة مشكلاتها والإسهام في وضع الحلول لها ما أمكن.

الفصل الثالث: الطريقة والإجراءات

منهج الدراسة

مجتمع الدراسة

عينة الدراسة

أداة الدراسة وجمع البيانات

صدق الأداة

ثبات الأداة

متغيرات الدراسة

المعالجة الإحصائية

إجراءات الدراسة

المقياس الحسابي

- منهج الدراسة:

تعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية المسحية لأنها تسعى لوصف العلاقة بين جهتين أو نظامين هما النظام السياسي للدولة ممثلاً بالحكومة من جهة والنظام الإعلامي من جهة أخرى ممثلاً بالإعلاميين، والمنهج الوصفي التحليلي يهدف إلى وصف ظاهرة أو حدث معين وتقديم التفسير لها من خلال التحليل. (الحسن، 2005)

مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من الإعلاميين الكويتيين وغير الكويتيين المسجلين في جمعية الصحفيين الكويتية وجمعية الإعلاميين الكويتية، إذ يبلغ عدد هؤلاء (2189) منهم (1600) في جمعية الصحفيين الكويتية، و(589) في جمعية الإعلاميين الكويتية. (مقابلات الباحث مع جمعية الصحفيين الكويتية ومع جمعية الإعلاميين الكويتية، 2012). وهؤلاء جميعاً هم العاملون في المؤسسات الإعلامية المختلفة من مطبوعة إلى مسموعة إلى مرئية إلى إلكترونية.

عينة الدراسة:

قام الباحث باختيار عينة من الإعلاميين تشمل نحواً من (15%) من أعضاء المجتمع وفق طريقة العينة العشوائية Random Sample ، وهو ما يعادل (350) استبانة، وقد جرى اعتماد هذه النسبة بناء على جدول تحديد حجم العينة لكريجيسي ومورغان (Krejcie & 1970 Morgan, (مغانى وزملاؤه، 2011)، وقد قام الباحث بتوزيعها على الصحفيين والإعلاميين في مواقع عملهم في المؤسسات الإعلامية على أنواعها: المقروءة، والمسموعة، والمرئية، والإلكترونية. وقد استرجع الباحث ما مجموعه (316) استبانة كانت صالحة للتحليل الإحصائي.

وفيما يلي خصائص أفراد عينة الدراسة من حيث المتغيرات الديمغرافية:

- خصائص أفراد عينة الدراسة من حيث الجنس:

الجدول (1) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس

| الفئة | التكرار | النسبة المئوية |
|---------|---------|----------------|
| أنثى | 68 | 21.5 |
| ذكر | 248 | 78.5 |
| المجموع | 316 | 100 |

تشير بيانات الجدول (1) إلى أن الذكور يشكلون أكثر من ثلاثة أرباع العاملين في القطاع الإعلامي بنسبة (78.5%) مقابل أقل من الربع للإناث (21.5%).

- خصائص أفراد عينة الدراسة من حيث مكان العمل في المؤسسات الإعلامية

الجدول (2) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب مكان العمل في المؤسسات الإعلامية

| مكان العمل | التكرار | النسبة المئوية |
|--------------------------------|---------|----------------|
| محطات التلفزيونات الكويتية | 66 | 20.9 |
| محطات التلفزيونات غير الكويتية | 64 | 20.3 |
| الإذاعات الكويتية | 22 | 7.0 |
| الإذاعات غير الكويتية | 12 | 3.8 |
| الصحف الكويتية | 90 | 28.5 |
| الصحف غير الكويتية | 22 | 7.0 |
| صحافة الإنترنت | 22 | 7.0 |
| أخرى | 18 | 5.7 |
| المجموع | 316 | 100 |

تشير بيانات الجدول (2) إلى أن الأغلبية من الصحفيين والإعلاميين يعملون في الصحف الكويتية، بنسبة (28.5%)، ثم العاملين في محطات التلفزيونات الكويتية بنسبة (20.9%)، ثم محطات التلفزيونات غير الكويتية بنسبة (20.3%)، في حين أن الإذاعات الكويتية، والصحف

غير الكويتية، وصحافة الإنترنت، كان لكل منها نسبة (7%) من أفراد العينة، بينما ظهر أن أقل نسبة هي نسبة العاملين في الإذاعات غير الكويتية (3.8%).

- خصائص أفراد عينة الدراسة من حيث سنوات الخبرة

الجدول (3) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

| الفئة | التكرار | النسبة المئوية |
|------------------|---------|----------------|
| أقل من 5 سنوات | 48 | 15.2 |
| من 5 - 10 سنوات | 144 | 45.6 |
| أكثر من 10 سنوات | 124 | 39.2 |
| المجموع | 316 | 100 |

تشير بيانات الجدول (3) إلى أن الأغلبية (45.6%) من العاملين في المؤسسات الإعلامية الكويتية هم من فئة سنوات الخبرة (5 - 10 سنوات). ثم تأتي الفئة (أكثر من 10 سنوات) بنسبة تساوي (39.2%). وأخيراً، فئة (أقل من 5 سنوات) بنسبة (15.2%).

- خصائص أفراد عينة الدراسة من حيث المستوى التعليمي

الجدول (4) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي

| الفئة | التكرار | النسبة المئوية |
|-----------------------------------|---------|----------------|
| ثانوية عامة فأقل | 20 | 6.3 |
| الدبلوم الجامعي (سنتان) | 78 | 24.7 |
| البكالوريوس - ليسانس | 192 | 60.8 |
| دراسات عليا - ماجستير ودكتوراه | 26 | 8.2 |
| المجموع | 316 | 100 |

تشير بيانات الجدول (4) إلى أن الغالبية (60.8%) من أفراد العينة هم من حملة البكالوريوس، ثم الفئة الدبلوم الجامعي بنسبة (24.7%).

- خصائص أفراد عينة الدراسة من حيث الجنسية

الجدول (5) التالي يوضح خصائص أفراد عينة الدراسة من حيث الجنسية

الجدول (5) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب

| النسبة المئوية | التكرار | الفئة |
|----------------|---------|-----------|
| 63.9 | 202 | كويتي |
| 29.7 | 94 | غير كويتي |
| 6.3 | 20 | بدون |
| 100 | 316 | المجموع |

تشير بيانات الجدول (5) إلى أن الغالبية (63.9%) من أفراد العينة هم من حملة الجنسية الكويتية، بينما جاء غير الكويتيين بنسبة (29.7%) من أفراد العينة، في حين أن نسبة (6.3%) هم ممن لا يتمتعون بأي جنسية وهي الفئة المعروفة في الكويت بفئة البدون.

أداة الدراسة:

الاستبانة هي أداة الدراسة، تتكون من عدة أقسام وتشمل عدداً من الأسئلة والفقرات التي تعبر عن أغراض الدراسة، وشمل القسم الأول المعلومات الشخصية للمستجيبين كالجنس ومكان العمل الحالي في المؤسسات الإعلامية، وعدد سنوات الخبرة والمستوى التعليمي والجنسية، فيما عبر القسم الثاني من فقرات الأسئلة التي كان عددها (35) فقرة عن أسئلة الدراسة الخمسة. واستخدمت الدراسة مقياس ليكرت الخماسي (موافق بشدة، موافق، محايد أو (لا أعرف)، غير موافق، غير موافق بشدة) بهدف قياس إجابة المبحوثين عن أسئلة الاستبانة.

صدق الأداة:

للتحقق من الصدق الظاهري (Face Validity) قام الباحث بالاعتماد على طريقتين مستخدمتين

لهذا الهدف: (النجار وآخرون، 2010، 141)

1- تم تطبيق الاستبيان على عينة استكشافية/ تجريبية للتأكد من الصدق الظاهري للأداة وأسئلتها، ومدى سلامة صياغة الأسئلة والفقرات بحيث تكون مفهومة للمبحوثين، وقد تلقى الباحث إثر ذلك ملاحظات قليلة ولكنها كانت مفيدة في تحسين صياغة بعض الفقرات والجمل بحيث تصبح أكثر وضوحاً لكافة المستجيبين.

2- قام الباحث بعرض الأداة (بصورتها قبل التطبيق) على سبعة محكمين من ذوي الاختصاص، وفي ضوء ملاحظات المحكمين ومقترحاتهم وتوصياتهم تم إجراء بعض التعديلات لبعض الفقرات، وتم اعتماد الفقرات التي حصلت على تأييد غالبية المحكمين مما يجعل أداة الدراسة ذات صلاحية عالية للتطبيق على عينة الدراسة.

ثبات الأداة:

قام الباحث بالتحقق من ثبات الأداة من خلال المعالجة الإحصائية، وقد جرى استخدام اختبار معامل (كرونباخ ألفا)، ويستعمل هذا المعامل للتأكد من صلاحية المقياس، إذ يقيس مدى الاتساق والتناسق في إجابة المستجوب على كل الأسئلة الموجودة بالمقياس، ومدى قياس كل سؤال للمفهوم، ويدل ارتفاع معامل الارتباط في المقياس على ارتفاع درجة الثبات. (النجار

وآخرون، 2010، 142)

وتم إجراء اختبار كرونباخ ألفا لقياس مدى اتساق فقرات الاستبانة، وهذا المقياس يستخدم لمعرفة مدى تناسق الفقرات والأسئلة وترابطها معاً من خلال حساب إجابات المبحوثين، وقد بلغ

معدل الاتساق (84%)، وهذا يشير إلى حسن ترابط فقرات الاستبانة واتساقها بمعدل جيد جداً، ويشترط بعض الإحصائيين أن يزيد معدل الاتساق على (60%)، وكلما كان معامل الاتساق أقرب إلى (100%) زاد ذلك من ثقة نتائج الاستبيان، والجدول (6) التالي يشير إلى نتائج هذا الاختبار:

جدول (6) لنتائج اختبار (كرونباخ ألفا)

Reliability Statistics

| نتيجة Cronbach's Alpha | عدد فقرات الاستبانة التي تم اختبارها |
|---------------------------|--------------------------------------|
| %84 | 30 |

متغيرات الدراسة:

المتغيرات المستقلة:

- نوع الوسيلة الإعلامية التي يعمل بها الإعلامي (مطبوعة، مسموعة، مرئية، إلكترونية).
- المتغيرات الشخصية (الديمغرافية) وهي: الجنس والمستوى التعليمي وسنوات الخبرة والجنسية (كويتي، غير كويتي).

المتغيرات التابعة:

- تقييم المبحوثين لطبيعة العلاقة بينهم وبين الحكومة الكويتية وأجهزتها المختلفة. (احتوائية، خصومة، استقلالية، تبعية، اعتماد متبادل).

المعالجة الإحصائية:

قام الباحث باستخدام برنامج رزمة التحليل الإحصائي للعلوم الاجتماعية (spss) لاستخراج نتائج الدراسة وبالاعتماد على:

1- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة ومستوى الاحتماء أو الاستقلالية

للإجابة عن السؤالين الأول والثاني والثالث والرابع والخامس.

2- الإحصائي ت - t-test لعينة واحدة للإجابة عن الفرضيات الأولى والثانية والرابعة

والخامسة.

3- الإحصائي (r) تحليل الانحدار البسيط للفرضية الثالثة.

إجراءات الدراسة:

قام الباحث بقراءة وجمع الأدب النظري والدراسات السابقة المتعلقة بمحاور الدراسة، ثم قام الباحث باستطلاع ميدان الدراسة قبل تصميم الاستبانة، وقد باشر الباحث في هذه الخطوة واستطلع سجلات جمعيات الصحفيين والإعلاميين واطلع على أعدادهم.

وفي مرحلة لاحقة باشر الباحث بتصميم الاستبانة وتحكيمها والتحقق من ثباتها حسب الإجراءات المشار إليها، ثم باشر بالإجراءات الإدارية لتطبيق الاستبانة على عينة الدراسة بعد أن جرى تحديد دقيق لمفردات هذه العينة بالنسبة المشار إليها (15%) من مجتمع الدراسة، بعد ذلك، قام الباحث بتحليل نتائج الاستبيان عن طريق التحليل الإحصائي وبمساعدة محللين مختصين، بعد ذلك قام الباحث بعرض نتائج الدراسة في جداول مناسبة، ثم كتابة فصول الدراسة وعرض النتائج في الفصل الرابع ومناقشتها في الفصل الخامس.

مقياس التحليل الإحصائي:

استخدم التحليل الإحصائي مقياساً ثلاثياً لتقدير الوسط الحسابي، وكما يلي:

- من (1) - أقل من (2.33) - المنخفض.

- من (2.34) - (3.66) - المتوسط.

- من (3.67) إلى (5) - المرتفع.

الفصل الرابع: عرض نتائج الدراسة

السؤال الأول: ما مدى ممارسة الجهات المختلفة الضغوط على الإعلاميين أثناء أدائهم لعملهم

الإعلامي؟

والجدول (1) التالي يبين مدى ممارسة الجهات المختلفة الضغوط على الإعلاميين:

جدول رقم (1) الوسط الحسابي والانحراف

المعياري والدرجة والرتبة لمدى ممارسة الجهات المختلفة الضغوط على الإعلاميين

| الرقم | الفقرة: | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الدرجة | الرتبة |
|-------|--|---------------|-------------------|--------|---------|
| 6 | الجهات التي تمارس الضغوط على الإعلاميين: | 3.35 | 1.14 | متوسطة | الأولى |
| 7 | الحكومات الكويتية ومؤسساتها المختلفة | 2.81 | 0.97 | متوسطة | الرابعة |
| 8 | مجلس الأمة الكويتي وأعضاؤه | 2.15 | 0.84 | منخفضة | الثامنة |
| 9 | السلطة القضائية الكويتية | 2.63 | 0.93 | متوسطة | الخامسة |
| 10 | العشائر الكويتية | 2.38 | 0.82 | متوسطة | السابعة |
| 11 | منظمات المجتمع المدني في الكويت | 2.89 | 1.01 | متوسطة | الثالثة |
| 12 | الزعامات الدينية والطائفية الكويتية | 3.09 | 1.12 | متوسطة | الثانية |
| 13 | إدارات المؤسسات الإعلامية | 2.65 | 1.00 | متوسطة | السادسة |
| 14 | جهات خارجية (منظمات دولية، حكومات..) | 2.05 | 0.95 | منخفضة | التاسعة |
| | جهات أخرى غير ما ذكر | | | | |

تشير بيانات الجدول رقم (1) أعلاه الخاص بمدى ممارسة عدة جهات ضغوطاً مختلفة على

الإعلاميين أثناء أدائهم لعملهم الإعلامي أن سبع فقرات من الفقرات التسع حصلت على وسط

حسابي متوسط، أي موافقة متوسطة ، بينما حصلت فقرتان فقط على وسط حسابي منخفض أي

موافقة منخفضة، وتشير البيانات أن الرتبة الأولى جاءت لصالح الفقرة رقم (6) التي تشير إلى

"الحكومات الكويتية ومؤسساتها المختلفة " بوسط حسابي يبلغ (3.35) مما يشير إلى موافقة

مرتفعة على هذه الفقرة، بينما جاءت الرتبة الثانية لصالح الفقرة رقم (12) التي تشير إلى "إدارات المؤسسات الإعلامية" بوسط حسابي يبلغ (3.09).

وجاءت الرتبة الثامنة وما قبل الأخيرة من نصيب الفقرة رقم (8) التي تشير إلى "السلطة القضائية الكويتية" بوسط حسابي يبلغ (2.15)، في حين جاءت الرتبة التاسعة والأخيرة من نصيب الفقرة رقم (14) التي تشير إلى "جهات أخرى غير ما ذكر" بوسط حسابي يبلغ (2.05). وتشير هذه النتائج إلى أن غالبية من الإعلاميين المستجيبين يوافقون على أن الحكومة الكويتية ومؤسساتها المختلفة تأتي في رأس قائمة الجهات التي تمارس الضغوط على الإعلاميين أثناء تأدية أعمالهم، ثم تأتي "إدارة المؤسسات الإعلامية" كأحد أبرز الجهات التي تمارس تلك الضغوط على الإعلاميين. بينما كانت الموافقة منخفضة فيما يخص "السلطة القضائية الكويتية" ودورها في ممارسة الضغوط على الإعلاميين.

السؤال الثاني: ما طبيعة علاقة الحكومات الكويتية المتعاقبة ومؤسساتها مع الإعلاميين في

وسائل الإعلام الكويتية من وجهة نظر الإعلاميين في وسائل الإعلام الكويتية؟

والجدول (2) التالي يبين طبيعة علاقة الحكومات الكويتية المتعاقبة ومؤسساتها مع الإعلاميين

في وسائل الإعلام الكويتية:

جدول رقم (2)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري والدرجة والرتبة

لطبيعة علاقة الحكومات الكويتية المتعاقبة ومؤسساتها مع الإعلاميين في وسائل الإعلام

الكويتية

| الرقم | الفقرة | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الدرجة | الرتبة |
|-------|---|---------------|-------------------|--------|---------|
| | إن تقييمي للعلاقة بين الحكومات الكويتية والإعلاميين هي: | | | | |
| 15 | علاقة تقوم على الاحتواء الناعم للإعلاميين | 3.46 | 1.05 | متوسطة | الثانية |
| 16 | علاقة تتصف بالصراع والخصومة | 2.48 | 1.04 | متوسطة | الرابعة |
| 17 | علاقة تقوم على الاستقلالية والاحترام المتبادل | 2.82 | 1.19 | متوسطة | الثالثة |
| 18 | علاقة تتصف بالتذبذب بين الأنماط السابقة | 3.69 | 1.10 | مرتفعة | الأولى |

تشير بيانات الجدول رقم (2) أعلاه الخاص بطبيعة علاقة الحكومات الكويتية المتعاقبة

ومؤسساتها مع الإعلاميين في وسائل الإعلام الكويتية أن ثلاث فقرات من الفقرات الأربع

حصلت على وسط حسابي متوسط ، بينما حصلت فقرة واحدة على وسط حسابي مرتفع، وتشير

البيانات أن الرتبة الأولى جاءت لصالح الفقرة رقم (18) التي تشير إلى "علاقة تتصف بالتذبذب

بين الأنماط السابقة" بوسط حسابي يبلغ (3.69) مما يشير إلى موافقة مرتفعة على هذه الفقرة،

بينما جاءت الرتبة الثانية لصالح الفقرة رقم (15) التي تشير إلى "علاقة تقوم على الاحتواء الناعم للإعلاميين" بوسط حسابي يبلغ (3.46).

وجاءت الرتبة الثالثة وما قبل الأخيرة من نصيب الفقرة رقم (17) التي تشير إلى "علاقة تقوم على الاستقلالية والاحترام المتبادل" بوسط حسابي يبلغ (2.82)، في حين جاءت الرتبة الرابعة والأخيرة من نصيب الفقرة رقم (16) التي تشير إلى "علاقة تتصف بالصراع والخصومة" بوسط حسابي يبلغ (2.48) مما يشير إلى أدنى نسبة موافقة على هذه الفقرة.

وتشير هذه النتائج إلى أن الغالبية من المستجيبين من الإعلاميين يوافقون على وصف علاقة الإعلام بالحكومات الكويتية بوصفها علاقة متذبذبة وليست ثابتة على نمط معين. بينما لم توافق الأغلبية على أن هذه العلاقة هي علاقة صراع وخصومة.

السؤال الثالث: ما الأساليب الحكومية الهادفة إلى "الاحتواء الناعم" للإعلاميين من وجهة نظر

الإعلاميين في وسائل الإعلام الكويتية؟

والجدول (3) التالي يبين الأساليب الحكومية الهادفة إلى "الاحتواء الناعم" للإعلام:

جدول رقم (3) الوسط الحسابي والانحراف

المعياري والدرجة والرتبة للأساليب الحكومية الهادفة إلى "الاحتواء الناعم" للإعلام

| الرقم | الفقرة: | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الدرجة | الرتبة |
|-------|--|---------------|-------------------|--------|---------|
| 19 | إن سمات علاقة الاحتواء الناعم ما يلي: تقدم بعض الحكومات الأعطيات المالية والهدايا لبعض الإعلاميين لكسب ودهم | 3.48 | 1.13 | متوسطة | الأولى |
| 20 | تقدم بعض الحكومات الوظائف والأعمال لاستنفاع بعض الإعلاميين | 3.04 | 1.11 | متوسطة | الرابعة |
| 21 | تساعد بعض الحكومات بعض الإعلاميين في الترقيات الوظيفية في المؤسسات التي يعملون بها. | 2.72 | 1.12 | متوسطة | الخامسة |
| 22 | تقدم بعض الحكومات منحاً دراسية لبعض الإعلاميين ولأقربائهم لكسب ودهم | 2.71 | 1.00 | متوسطة | السادسة |
| 23 | تتميز الحكومات بين الإعلاميين عن طريق تزويدهم بالأخبار والمعلومات | 3.32 | 1.14 | متوسطة | الثانية |
| 24 | تميز الحكومات بين الإعلاميين عن طريق دعوة بعضهم للقاءات والاجتماعات. | 3.15 | 1.17 | متوسطة | الثالثة |

تشير بيانات الجدول رقم (3) أعلاه الخاص بالأساليب الحكومية الهادفة إلى "الاحتواء الناعم" للإعلام أن فقرات السؤال كافة حصلت على أوساط حسابية متوسطة، وتشير البيانات أن الرتبة الأولى جاءت لصالح الفقرة رقم (19) التي تشير إلى "تقدم بعض الحكومات الأعطيات المالية والهدايا لبعض الإعلاميين لكسب ودهم" بوسط حسابي يبلغ (3.48) مما يشير إلى موافقة مرتفعة على هذه الفقرة، بينما جاءت الرتبة الثانية لصالح الفقرة رقم (23) التي تشير إلى "تميز

الحكومات بين الإعلاميين عن طريق تزويدهم بالأخبار والمعلومات " بوسط حسابي يبلغ (3.32).

وجاءت الرتبة الخامسة وما قبل الأخيرة من نصيب الفقرة رقم (21) التي تشير إلى "تساعد بعض الحكومات بعض الإعلاميين في الترقيات الوظيفية في المؤسسات التي يعملون بها." بوسط حسابي يبلغ (2.72)، في حين جاءت الرتبة السادسة والأخيرة من نصيب الفقرة رقم (22) التي تشير إلى "تقدم بعض الحكومات منحاً دراسية لبعض الإعلاميين ولأقربائهم لكسب ودهم" بوسط حسابي يبلغ (2.71).

وتشير هذه النتائج إلى أن أهم أساليب الاحتواء الناعم للإعلاميين من قبل الحكومة يتمثل في "تقدم بعض الحكومات الأعطيات المالية والهدايا لبعض الإعلاميين لكسب ودهم" من وجهة نظر المستجيبين، ثم الأسلوب الآخر المتمثل في "تميز الحكومات بين الإعلاميين عن طريق تزويدهم بالأخبار والمعلومات". بينما كانت الموافقة منخفضة على أسلوب "مساعدة الحكومات بعض الإعلاميين في الترقيات الوظيفية في المؤسسات التي يعملون بها" و"تقديم بعض الحكومات منحاً دراسية لبعض الإعلاميين ولأقربائهم لكسب ودهم".

السؤال الرابع: ما مستوى "استقلالية" الإعلاميين عن الحكومات الكويتية من وجهة نظر الإعلاميين في وسائل الإعلام الكويتية؟

والجدول (4) التالي يبين مستوى "استقلالية" الإعلاميين عن الحكومات الكويتية:

جدول رقم (4) الوسط الحسابي والانحراف

المعياري والدرجة والرتبة لمستوى "استقلالية الإعلاميين عن الحكومات الكويتية

| الرتبة | الدرجة | الانحراف المعياري | الوسط الحسابي | الفقرة | الرقم |
|---------|--------|-------------------|---------------|---|-------|
| السابعة | متوسطة | 1.17 | 2.80 | يتمتع كافة الإعلاميين في الكويت باستقلالية عالية في عملهم الإعلامي | 25 |
| الأولى | مرتفعة | 0.78 | 3.92 | يتمتع بعض الإعلاميين في الكويت باستقلالية عالية في عملهم الإعلامي | 26 |
| الرابعة | متوسطة | 1.12 | 3.36 | الإعلاميون في وسائل الإعلام الخاصة يتمتعون بالاستقلالية دون غيرهم | 27 |
| الثامنة | متوسطة | 1.19 | 2.71 | الإعلاميون في وسائل الإعلام الحكومية يتمتعون بالاستقلالية دون غيرهم | 28 |
| الثالثة | متوسطة | 0.99 | 3.41 | الإعلاميون في الصحف الورقية يتمتعون باستقلالية عالية | 29 |
| الثانية | متوسطة | 0.96 | 3.58 | الإعلاميون في وسائل الإعلام الإلكترونية يتمتعون باستقلالية عالية | 30 |
| السادسة | متوسطة | 1.02 | 3.19 | الإعلاميون في الإذاعات المسموعة يتمتعون باستقلالية عالية | 31 |
| الخامسة | متوسطة | 1.16 | 3.31 | الإعلاميون في التلفزيونات يتمتعون باستقلالية عالية | 32 |

تشير بيانات الجدول رقم (4) السابق الخاص بمستوى "استقلالية الإعلاميين عن الحكومات الكويتية" من وجهة نظر الإعلاميين في وسائل الإعلام الكويتية أن سبع فقرات من الفقرات الثماني حصلت على وسط حسابي متوسط، بينما حصلت فقرة واحدة فقط على وسط حسابي مرتفع، وهي الفقرة رقم (26) التي حازت على الرتبة الأولى والتي تشير إلى "يتمتع بعض

الإعلاميين في الكويت باستقلالية عالية في عملهم الإعلامي" بوسط حسابي يبلغ (3.92)، بينما جاءت الرتبة الثانية لصالح الفقرة رقم (30) التي تشير إلى "الإعلاميون في وسائل الإعلام الإلكترونية يتمتعون باستقلالية عالية" بوسط حسابي يبلغ (3.58).

وجاءت الرتبة السابعة وما قبل الأخيرة من نصيب الفقرة رقم (25) التي تشير إلى "يتمتع كافة الإعلاميين في الكويت باستقلالية عالية في عملهم الإعلامي" بوسط حسابي يبلغ (2.80)، في حين جاءت الرتبة الثامنة والأخيرة من نصيب الفقرة رقم (2.71) التي تشير إلى "الإعلاميون في وسائل الإعلام الحكومية يتمتعون بالاستقلالية دون غيرهم" بوسط حسابي يبلغ (2.71).

وتشير هذه النتائج إلى أن بعض الإعلاميين فقط في الكويت يتمتعون باستقلالية عالية في عملهم الإعلامي، وأن الإعلاميون في وسائل الإعلام الإلكترونية يتمتعون باستقلالية عالية، بينما حازت الفقرة التي تشير إلى "الإعلاميون في وسائل الإعلام الحكومية يتمتعون بالاستقلالية دون غيرهم" بأقل درجة موافقة من قبل المستجيبين.

السؤال الخامس: ما مدى رضا لدى الإعلاميين في وسائل الإعلام الكويتية عن طبيعة العلاقة

القائمة بين الإعلاميين والحكومات الكويتية؟

والجدول (5) التالي يبين مدى رضا الإعلاميين في وسائل الإعلام الكويتية عن طبيعة العلاقة

القائمة بين الإعلاميين والحكومات الكويتية:

جدول رقم (5) الوسط الحسابي والانحراف

المعياري والدرجة والرتبة بمدى رضا الإعلاميين في وسائل الإعلام الكويتية عن طبيعة

العلاقة القائمة بين الإعلاميين والحكومات الكويتية

| الرتبة | الدرجة | الانحراف المعياري | الوسط الحسابي | الفقرة | |
|---------|--------|-------------------|---------------|---|----|
| الثالثة | متوسطة | 1.07 | 3.11 | مستوى الرضا عن علاقة رؤساء التحرير والمديرين بالحكومات | 33 |
| الثانية | متوسطة | 1.04 | * 3.30 | مستوى الرضا عن علاقة الإعلاميين الكويتيين بالحكومات | 34 |
| الأولى | متوسطة | 0.98 | * 3.30 | مستوى الرضا عن علاقة الإعلاميين غير الكويتيين بالحكومات | 35 |

*- ملاحظة: في حالة تساوى الأوساط الحسابية، يتم الاعتماد على الانحراف المعياري الأقل في تقدير رتب الفقرات.

تشير بيانات الجدول رقم (5) أعلاه والخاص بمدى رضا الإعلاميين في وسائل الإعلام الكويتية عن طبيعة العلاقة القائمة بين الإعلاميين والحكومات الكويتية أن فقرات السؤال الثلاثة كافة حازت على وسط حسابي متوسط، وتشير البيانات أن الرتبة الأولى جاءت لصالح الفقرة رقم (35) التي تشير إلى أن "مستوى الرضا عن علاقة الإعلاميين غير الكويتيين بالحكومات" بوسط حسابي يبلغ (3.30)، بينما جاءت الرتبة الثانية لصالح الفقرة رقم (34) التي تشير إلى "مستوى الرضا عن علاقة الإعلاميين الكويتيين بالحكومات" بوسط حسابي يبلغ (3.30) أيضاً. مع الفارق في الانحراف المعياري الذي جاء لصالح الفقرة رقم (35) باعتباره أقل من الانحراف المعياري للفقرة الأخرى.

وقد جاءت الرتبة الثالثة والأخيرة من نصيب الفقرة رقم (33) التي تشير إلى "مستوى الرضا عن علاقة رؤساء التحرير والمديرون بالحكومات" بوسط حسابي يبلغ (3.11). وتشير هذه النتائج إلى أن مستويات الرضا عن كافة الفقرات كانت متقاربة وهي في الدرجة المتوسطة من حيث الوسط الحسابي، مما يشير إلى درجة رضا جيدة من قبل المستجيبين من الإعلاميين العاملين في وسائل الإعلام الكويتية.

فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى:

- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha=0.05$) بين متوسط

الاحتواء الناعم للإعلام من قبل الحكومات الكويتية والمتوسط الفرضي؟

لاختبار الفرضية الأولى تم استخدام اختبار (One Sample T-test) للتعرف على

الفرق بين متوسط الاحتواء الناعم للإعلام من قبل الحكومات الكويتية والمتوسط الفرضي

والجدول (6) يوضح ذلك:

الجدول (6)

اختبار (One Sample T-test) للتعرف على الاحتواء الناعم للإعلام

من قبل الحكومات الكويتية

| المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | قيمة (ت) المحسوبة | قيمة (ت) الجدولية | درجات الحرية | الدلالة الإحصائية |
|-----------------|-------------------|-------------------|-------------------|--------------|-------------------|
| 2.54 | 0.1062 | -5.392 | 1.96 | 311 | 0.000 |

* دالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) (T) = (3.00)

نلاحظ من نتائج اختبار (ت) المبينة في الجدول (6) للعينة الواحدة عدم وجود علاقة بين الاحتواء الناعم للإعلام من قبل الحكومات الكويتية والمتوسط الفرضي، حيث بلغ متوسط الإجابات على فقرات المقياس (2.54) وهو أقل من متوسط المقياس الفرضي (3).

وأثبتت نتائج اختبار (ت) للعينة الواحدة وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسط الإجابات ومتوسط المقياس الفرضي، حيث بلغت قيمة (ت) المحسوبة (-5.392) وهي أقل من قيمة (ت) الجدولية، وهذا يشير إلى وجود اتجاهات سلبية من قبل الإعلاميين والإعلام على الاحتواء الناعم من قبل الحكومات الكويتية.

الفرضية الثانية:

- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha=0.05$) بين متوسط استقلالية الإعلام عن الحكومات الكويتية من وجهة نظر الإعلاميين والمتوسط الفرضي؟
لاختبار الفرضية الثانية تم استخدام اختبار (One Sample T-test) للتعرف على الفرق بين متوسط استقلالية الإعلام عن الحكومات الكويتية من وجهة نظر الإعلاميين والمتوسط الفرضي والجدول (7) يوضح ذلك:

الجدول (7)

اختبار (One Sample T-test) للتعرف على استقلالية الإعلام عن الحكومات الكويتية من

وجهة نظر الإعلاميين

| المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | قيمة (ت) المحسوبة | قيمة (ت) الجدولية | درجات الحرية | الدلالة الإحصائية |
|-----------------|-------------------|-------------------|-------------------|--------------|-------------------|
| 3.20 | 1.1894 | 2.207 | 1.96 | 314 | 0.000 |

* دالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) (T) = (3.00)

نلاحظ من نتائج اختبار (ت) المبينة في الجدول () للعينة الواحدة وجود علاقة بين استقلالية الإعلام عن الحكومات الكويتية والمتوسط الفرضي من وجهة نظر الإعلاميين، حيث بلغ متوسط الإجابات على فقرات المقياس (3.20) وهو أكبر من متوسط المقياس الفرضي (3).
 وأثبتت نتائج اختبار (ت) للعينة الواحدة وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسط الإجابات ومتوسط المقياس الفرضي، حيث بلغت قيمة (ت) المحسوبة (2.207) وهي أكبر من قيمة (ت) الجدولية، وهذا يشير إلى وجود علاقة بين استقلالية الإعلام عن الحكومات الكويتية من وجهة نظر الإعلاميين.

الفرضية الثالثة

- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ($\alpha=0.05$) بين الاحتواء الناعم واستقلالية الإعلام الكويتي عن الحكومات الكويتية من وجهة نظر الإعلاميين؟
 لاختبار الفرضية الثالثة، تم استخدام اختبار الانحدار البسيط، للتعرف على الاحتواء الناعم وأثره على استقلالية الإعلام الكويتي عن الحكومات الكويتية من وجهة نظر الإعلاميين والجدول (8) يبين هذه النتائج:

الجدول (8)

نتائج تحليل الانحدار البسيط للتعرف على الاحتواء الناعم وأثره على استقلالية الإعلام الكويتي عن الحكومات الكويتية من وجهة نظر الإعلاميين

| الدلالة الإحصائية | قيمة (F) | R2 معامل التحديد (التأثير) | Beta اتجاه العلاقة | R الارتباط |
|-------------------|----------|----------------------------------|-----------------------|---------------|
| 0.000 | 18.098 | 10.4 | 0.322 | 0.322 |

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

يتضح من الجدول (8) أن قيمة الإحصائي (F) بلغت (18.098) بمستوى دلالة إحصائية أقل من (0.05) مما يشير إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية ($\alpha=0.05$) بين الاحتواء الناعم واستقلالية الإعلام الكويتي عن الحكومات الكويتية من وجهة نظر الإعلاميين، حيث بلغت قيمة الارتباط (R) (0.322) بمعامل تحديد (R²) (10.4%)، وهذا يشير إلى وجود علاقة بين الاحتواء الناعم وأثره على استقلالية الإعلام الكويتي عن الحكومات الكويتية من وجهة نظر الإعلاميين.

الفرضية الرابعة:

- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في احتواء الحكومات الكويتية الناعم للإعلام من

وجهة نظر الإعلاميين تبعاً للوسيلة الإعلامية التي يعمل بها الإعلاميون؟

للإجابة عن الفرضية الرابعة تم استخدام اختبار التباين الأحادي للتعرف على احتواء الحكومات

الكويتية الناعم للإعلام من وجهة نظر الإعلاميين تبعاً للوسيلة الإعلامية التي يعمل بها

الإعلاميون، والجدول (9) يوضح ذلك:

الجدول (9)

اختبار التباين الأحادي One Way ANOVA

للتعرف على احتواء الحكومات الكويتية الناعم للإعلام من وجهة نظر الإعلاميين تبعاً للوسيلة

الإعلامية التي يعمل بها الإعلاميون

| الدالة الإحصائية Sig. | F قيمة | متوسط المربعات | درجات الحرية | مجموع المربعات | المصدر |
|-----------------------|--------|----------------|--------------|----------------|----------------|
| 0.000 | 4.206 | 4.154 | 8 | 29.075 | بين المجموعات |
| | | 0.987 | 308 | 148.115 | داخل المجموعات |
| | | | 316 | 177.190 | المجموع |

* دالة إحصائية عند مستوى (0.05)

يتضح من الجدول (9) وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين وجهات النظر لأفراد عينة الدراسة، فيما يتعلق بعلاقة الاحتواء الحكومات الكويتية الناعم للإعلام من وجهة نظر الإعلاميين تبعاً للوسيلة الإعلامية التي يعمل بها الإعلاميون، حيث بلغت قيمة الإحصائي (F) (4.206) عند مستوى الدلالة (0.05)، وهذا يفسر أن هناك اختلاف في وجهات النظر فيما يخص علاقة احتواء الحكومات الكويتية الناعم للإعلام تبعاً للوسيلة الإعلامية التي يعملون بها، ولمعرفة لأي فئة من فئات العاملين في الوسائل الإعلامية كانت الفروقات لصالحها، تم استخدام اختبار Scheffe Test للمقارنات البعدية، والجدول (1) في الملحق (3) يوضح نتائج ذلك.

وقد اتضح من الجدول (1) في الملحق (3) أن الفروقات كانت لصالح التلفزيون غير الكويتي، ومن ثم التلفزيون الكويتي، والصحف غير الكويتية، والوسائل الأخرى.

أي أن تلك الفئات أظهرت اتجاهات مخالفة لأفراد عينة الدراسة في الوسائل الإعلامية الأخرى نحو الاحتواء الناعم للإعلاميين من قبل الحكومات الكويتية.

الفرضية الخامسة

- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استقلالية الإعلام من وجهة نظر الإعلاميين الكويتيين تبعاً لنوع الوسيلة الإعلامية التي يعمل بها الإعلاميون؟

للإجابة عن الفرضية الخامسة تم استخدام اختبار التباين الأحادي للتعرف على استقلالية الإعلام من وجهة نظر الإعلاميين الكويتيين تبعاً للوسيلة الإعلامية التي يعمل بها الإعلاميون، والجدول (10) يوضح ذلك:

الجدول (10)

اختبار التباين الأحادي One Way ANOVA

للتعرف على استقلالية الإعلام من وجهة نظر الإعلاميين الكويتيين تبعاً للوسيلة الإعلامية التي يعمل بها الإعلاميون

| الدالة الإحصائية Sig. | F قيمة | متوسط المربعات | درجات الحرية | مجموع المربعات | المصدر |
|-----------------------|--------|----------------|--------------|----------------|----------------|
| 0.013 | 2.650 | 3.492 | 6 | 24.446 | بين المجموعات |
| | | 1.318 | 310 | 197.661 | داخل المجموعات |
| | | | 316 | 222.108 | المجموع |

* دالة إحصائية عند مستوى (0.05)

يتضح من الجدول (10) وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين وجهات النظر لأفراد الدراسة، فيما يتعلق بالتعرف على استقلالية الإعلام من وجهة نظر الإعلاميين الكويتيين تبعاً للوسيلة الإعلامية التي يعمل بها الإعلاميون، حيث بلغت قيمة الإحصائي (F) (2.650) عند مستوى الدلالة (0.05)، وهذا يفسر أن هناك اختلاف في وجهات النظر ما بين أفراد عينة الدراسة تبعاً للوسيلة الإعلامية نحو استقلالية الإعلام من وجهة نظر الإعلاميين الكويتيين، ولمعرفة لأي فئة من فئات أفراد الدراسة كانت الفروقات لصالحها، تم استخدام اختبار Scheffe Test للمقارنات البعدية، والجدول (2) في الملحق رقم (4) يوضح نتائج ذلك.

وقد اتضح من الجدول أن الفروقات كانت لصالح الصحف غير الكويتية، ومن ثم محطات التلفزيون غير الكويتية، ومن ثم الصحف الأخرى، فصحافة الانترنت، ومن ثم التلفزيون الكويتي فيما يتعلق باستقلالية الإعلام.

أي أن تلك الفئات أظهرت اتجاهات مخالفة لأفراد عينة الدراسة في الوسائل الإعلامية

الأخرى نحو استقلالية الإعلام عن الحكومات الكويتية.

الفصل الخامس: مناقشة نتائج الدراسة

1- مناقشة نتائج السؤال الأول: ما مدى ممارسة الجهات المختلفة الضغوط على الإعلاميين

أثناء أدائهم لعملهم الإعلامي؟

بينت نتائج هذا السؤال الخاص بمدى ممارسة جهات مختلفة ضغوطاً على الإعلاميين أثناء أدائهم لعملهم الإعلامي أن الرتبة الأولى جاءت لصالح الفقرة التي تشير إلى "الحكومات الكويتية ومؤسساتها المختلفة"، مما يشير إلى موافقة مرتفعة على هذه الفقرة، بينما جاءت الرتبة الثانية لصالح الفقرة التي تشير إلى "إدارات المؤسسات الإعلامية".

وجاءت الرتبة الثامنة وما قبل الأخيرة من نصيب الفقرة التي تشير إلى "السلطة القضائية الكويتية"، في حين جاءت الرتبة التاسعة والأخيرة من نصيب الفقرة التي تشير إلى "جهات أخرى غير ما ذكر" وقد جاءت بوسط حسابي منخفض بلغ (2.05) مما يشير إلى نسبة موافقة منخفضة على هذه الفقرات. ولم يجر تفصيل أو تحديد تلك الجهات

وتشير هذه النتائج إلى أن غالبية من الإعلاميين المستجيبين يوافقون على أن الحكومة الكويتية ومؤسساتها المختلفة تأتي في رأس قائمة الجهات التي تمارس الضغوط على الإعلاميين أثناء تادية أعمالهم، ثم تأتي "إدارة المؤسسات الإعلامية" كأحد أبرز الجهات التي تمارس تلك الضغوط على الإعلاميين. بينما كانت الموافقة منخفضة فيما يخص "السلطة القضائية الكويتية" ودورها في ممارسة الضغوط على الإعلاميين. ويرى الباحث أن مثل هذه النتيجة متوقعة نظراً لطبيعة الأدوار المتناقضة أحياناً بين الحكومات والصحفيين فيما يخص الحصول على المعلومات ونشرها، فالحكومة ودوائرها المختلفة تملك المعلومات، بينما تسعى وسائل الإعلام للحصول عليها ونشرها، ومن هنا تنشأ الخصومة، أو ينشأ عدم الرضا من قبل الجهتين تجاه دور الآخر. لكن هذه العلاقة، لا تقتصر على الخصومة والتناقض كما تشير نظرية الاعتماد المتبادل، بل يعتمد الطرفان أيضاً على بعضهما بعضاً، فالسلطة تعتمد على وسائل

الإعلام في مخاطبة الرأي العام، ووسائل الإعلام، تلتبس المعلومات من السلطة ودوائرها المختلفة.

2- مناقشة نتائج السؤال الثاني: ما طبيعة علاقة الحكومات الكويتية المتعاقبة ومؤسساتها مع

الإعلاميين في وسائل الإعلام الكويتية من وجهة نظر الإعلاميين في وسائل الإعلام الكويتية؟

بينت نتائج هذا السؤال الخاص بطبيعة علاقة الحكومات الكويتية المتعاقبة ومؤسساتها مع الإعلاميين في وسائل الإعلام الكويتية أن الرتبة الأولى جاءت لصالح الفقرة التي تشير إلى "علاقة تتصف بالتذبذب بين الأنماط السابقة"، مما يشير إلى موافقة مرتفعة على هذه الفقرة، بينما جاءت الرتبة الثانية لصالح الفقرة التي تشير إلى "علاقة تقوم على الاحتواء الناعم للإعلاميين".

وجاءت الرتبة الثالثة وما قبل الأخيرة من نصيب الفقرة التي تشير إلى "علاقة تقوم على الاستقلالية والاحترام المتبادل"، في حين جاءت الرتبة الرابعة والأخيرة من نصيب الفقرة التي تشير إلى "علاقة تتصف بالصراع والخصومة"، مما يشير إلى نسبة موافقة منخفضة على هذه الفقرات.

وتشير هذه النتائج إلى أن الغالبية من المستجيبين من الإعلاميين يوافقون على وصف علاقة الإعلام بالحكومات الكويتية بوصفها علاقة متذبذبة وليست ثابتة على نمط معين. بينما لم توافق الأغلبية على أن هذه العلاقة هي علاقة صراع وخصومة. ويرى الباحث أن اختلاف سياسات الحكومات المتعاقبة تجاه الصحفيين تؤدي إلى هذا التقييم الذي يرى أن العلاقة متذبذبة، فهي أحياناً ما تكون جيدة بين الطرفين، وتقوم على الاحترام المتبادل وعلى التعاون، لكنها سرعان ما تنقلب بتغيير الحكومات أو حتى خلال الحكومة الواحدة، مما يشير إلى عدم

استقرار في هذه العلاقة. كذلك فإن الاعتماد المتبادل بين الطرفين، كما أشارت النظرية، قد تؤدي إلى تصوير العلاقة بأنها علاقة تذبذب، فمن زاوية، تبدو الحكومة أكثر استفادة في هذه العلاقة، بينما قد تظهر وسائل الإعلام أكثر فائدة إذا ما نظرنا إلى الخدمات التي توفرها الحكومات لوسائل الإعلام، خصوصاً ما يتعلق منها بالحصول على المعلومات والأخبار.

وكانت دراسة القرني (2006) قد أشارت إلى علاقة مشابهة من حيث التذبذب أو التنوع بين السياسات الحكومية والتغطيات الصحفية، فبينما تتجه المحتويات التي تتضمنها الصحيفة من أخبار وتقارير وتحقيقات إلى جانب إيجابي، تتبنى المقالات ورسائل الجمهور والكاريكاتير جوانب أكثر نقدية من غيرها. بينما أشارت دراسة السامعي (2012) إلى أن اليمن عرفت الصحافة بأنواعها خلال المراحل التاريخية الرئيسية التي مر بها اليمن منذ الاستقلال، وهي: صحافة الولاء، وصحافة التعبئة، وصحافة التعدد. كذلك فقد أشارت دراسة الحوسني (2005) إلى أنه بحكم النظام الدولي الجديد أصبحت السياسة والسياسيون يتوددن للإعلام والإعلاميين لخدمة أغراضهم وأهدافهم السياسية.

3- مناقشة نتائج السؤال الثالث: ما الأساليب الحكومية الهادفة إلى "الاحتواء الناعم" للإعلام

من وجهة نظر الإعلاميين في وسائل الإعلام الكويتية؟

بينت نتائج هذا السؤال الخاص بالأساليب الحكومية الهادفة إلى "الاحتواء الناعم" للإعلام أن الرتبة الأولى جاءت لصالح الفقرة التي تشير إلى "تقدم بعض الحكومات الأعطيات المالية والهدايا لبعض الإعلاميين لكسب ودهم" مما يشير إلى موافقة مرتفعة على هذه الفقرة، بينما جاءت الرتبة الثانية لصالح الفقرة التي تشير إلى "تمييز الحكومات بين الإعلاميين عن طريق تزويدهم بالأخبار والمعلومات".

ويرى الباحث أن الأساليب تلك المشار إليها هي أساليب تعد من ضمن أهم الأساليب التي تمثل سياسة الإغراء والضغط، أو سياسة "العصا والجزرة"، فالمال يمثل الإغراء أو "الجزرة" التي تقدم لكسب الود وللصمت عن النقد وممارسة الإطراء والمديح للشخصيات الحكومية، بينما تمثل سياسة التمييز أو الامتناع عن تقديم المعلومات سياسة "العصا" التي ترفع أحياناً في وجه الإعلاميين، لأن المعلومات تمثل المادة الأساسية وربما الوحيدة التي يقوم عليها العمل الإعلامي، مما يجعل حجبها عن بعض وسائل الإعلام أو بعض الإعلاميين عقاباً لهم أو تحذيراً على عدم مجارة سياسات حكومة معينة.

وجاءت الرتبة الخامسة وما قبل الأخيرة من نصيب الفقرة التي تشير إلى "تساعد بعض الحكومات بعض الإعلاميين في الترقيات الوظيفية في المؤسسات التي يعملون بها، في حين جاءت الرتبة السادسة والأخيرة من نصيب الفقرة التي تشير إلى "تقدم بعض الحكومات منحاً دراسية لبعض الإعلاميين ولأقربائهم لكسب ودهم"، مما يشير إلى نسبة موافقة منخفضة على هذه الفقرات.

وكانت دراسة المرصد الأردني للإعلام (2012) قد أشارت إلى نتائج مشابهة، إذ إن أبرز أنماط "الاحتواء الناعم" التي كشفت الدراسة عنها هي: التعيين الدائم والمؤقت في مناصب حكومية أو شبه حكومية (32%)، الهبات والمنح والأعطيات المالية (17%)، منح المعلومات لصحافيين وإعلاميين محددین (7%)، الدعوة لحضور لقاءات واجتماعات مع كبار المسؤولين (6%)، الإعفاءات الجمركية والعلاج خارج إطار أنظمة التأمين الصحي والمنح الدراسية للأبناء والأقارب بنسبة (3%)،

وتشير هذه النتائج إلى أن أهم أساليب الاحتواء الناعم للإعلاميين من قبل الحكومات الكويتية يتمثل في "تقدم بعض الحكومات الأعطيات المالية والهدايا لبعض الإعلاميين لكسب ودهم" من

وجهة نظر المستجيبين، ثم الأسلوب الآخر المتمثل في "تمييز الحكومات بين الإعلاميين عن طريق تزويدهم بالأخبار والمعلومات". بينما كانت الموافقة منخفضة على أسلوب "مساعدة الحكومات بعض الإعلاميين في الترقيات الوظيفية في المؤسسات التي يعملون بها" و"تقديم بعض الحكومات منحاً دراسية لبعض الإعلاميين ولأقربائهم لكسب ودهم".

4- مناقشة نتائج السؤال الرابع: ما مستوى "استقلالية" الإعلاميين عن الحكومات الكويتية من وجهة نظر الإعلاميين في وسائل الإعلام الكويتية؟

بينت نتائج هذا السؤال الخاص بمستوى "استقلالية الإعلاميين عن الحكومات الكويتية" من وجهة نظر الإعلاميين في وسائل الإعلام الكويتية أن الفقرة التي تشير إلى "يتمتع بعض الإعلاميين في الكويت باستقلالية عالية في عملهم الإعلامي" حازت على الرتبة الأولى، بينما جاءت الرتبة الثانية لصالح الفقرة التي تشير إلى "الإعلاميون في وسائل الإعلام الإلكترونية يتمتعون باستقلالية عالية".

وجاءت الرتبة السابعة وما قبل الأخيرة من نصيب الفقرة التي تشير إلى "يتمتع كافة الإعلاميين في الكويت باستقلالية عالية في عملهم الإعلامي"، في حين جاءت الرتبة الثامنة والأخيرة من نصيب الفقرة التي تشير إلى "الإعلاميون في وسائل الإعلام الحكومية يتمتعون بالاستقلالية دون غيرهم" مما يشير إلى نسبة موافقة منخفضة على هذه الفقرات.

وتشير هذه النتائج إلى أن بعض الإعلاميين فقط في الكويت يتمتعون باستقلالية عالية في عملهم الإعلامي، أي أن الاستقلالية هي مسألة نسبية، فالإعلاميون في وسائل الإعلام الإلكترونية يتمتعون باستقلالية عالية أكثر من غيرهم، والسبب عائد إلى صعوبة مراقبة وسائل الإعلام الإلكترونية، وقلة حاجتها للمال قياساً إلى وسائل الإعلام الأخرى، خصوصاً أن

بعضها يقيم أو ينطلق من خارج الكويت، بينما حازت الفقرة التي تشير إلى "الإعلاميون في وسائل الإعلام الحكومية يتمتعون بالاستقلالية دون غيرهم" بأقل درجة موافقة من قبل المستجيبين، ويفسر هذا على أن الحكومة تتعامل مع الإعلاميين في وسائل الإعلام الحكومية باعتبارهم موظفون حكوميون يقع على عاتقهم التعبير عن سياسات الحكومة واتجاهاتها فقط، وتجاهل الجهات الأخرى خصوصاً الجهات المعارضة.

5- مناقشة نتائج السؤال الخامس: ما مدى رضا لدى الإعلاميين في وسائل الإعلام الكويتية عن طبيعة العلاقة القائمة بين الإعلاميين والحكومات الكويتية؟

بينت نتائج هذا السؤال الخاص بمدى رضا الإعلاميين في وسائل الإعلام الكويتية عن طبيعة العلاقة القائمة بين الإعلاميين والحكومات الكويتية أن فقرات السؤال الثلاثة كافة حازت على وسط حسابي متوسط، وتشير البيانات أن الرتبة الأولى جاءت لصالح الفقرة التي تشير إلى أن "مستوى الرضا عن علاقة الإعلاميين غير الكويتيين بالحكومات"، بينما جاءت الرتبة الثانية لصالح الفقرة التي تشير إلى "مستوى الرضا عن علاقة الإعلاميين الكويتيين بالحكومات". في حين جاءت الرتبة الثالثة والأخيرة من نصيب الفقرة التي تشير إلى "مستوى الرضا عن علاقة رؤساء التحرير والمديرين بالحكومات". مما يشير إلى نسبة موافقة متوسطة على هذه الفقرات.

وتشير هذه النتائج إلى أن مستويات الرضا عن كافة الفقرات كانت متقاربة، وهي في الدرجة المتوسطة من حيث الوسط الحسابي، مما يشير إلى درجة رضا جيدة أو متوسطة من قبل المستجيبين من الإعلاميين العاملين في وسائل الإعلام الكويتية. وتعد هذه النتيجة محصلة منطقية أو طبيعية لإجابات الأسئلة الأخرى، ذلك أن الإعلاميين موزعون بين إعلاميين

حكوميين، وآخرين مؤيدين لسياسة الحكومات، مقابل إعلاميين آخرون يعملون في وسائل إعلام خاصة، أو إعلاميين حكوميين غير راضين عن سياسات الحكومة في علاقتها بالإعلاميين وعملهم.

مناقشة نتائج فرضيات الدراسة:

1- مناقشة نتائج الفرضية الأولى:

- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha=0.05$) بين متوسط الاحتواء الناعم للإعلام من قبل الحكومات الكويتية والمتوسط الفرضي؟

بينت نتائج هذه الفرضية عدم وجود علاقة بين الاحتواء الناعم للإعلام من قبل الحكومات الكويتية والمتوسط الفرضي. أي أن عدد غير كاف من الإعلاميين يعتقد بوجود علاقة احتواء ناعم للإعلاميين من قبل الحكومات الكويتية المتعاقبة.

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن وسائل الإعلام الكويتية والإعلاميون يتمتعون بقدر لا بأس به من الحريات الإعلامية كفه الدستور الكويتي، وقد عرفت ظاهرة الحريات الإعلامية في الكويت منذ عقد الستينيات من القرن العشرين الماضي، لكن هذه العلاقة بين الإعلام وبين الحكومات تظل علاقة غير ثابتة، وفقا لعدد من الظروف، منها تغير الحكومات، ومنها بعض الأزمات السياسية وغير ذلك.

2- مناقشة نتائج الفرضية الثانية:

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha=0.05$) بين متوسط استقلالية الإعلام عن الحكومات الكويتية من وجهة نظر الإعلاميين والمتوسط الفرضي؟

بينت نتائج هذه الفرضية وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسط الإجابات ومتوسط المقياس الفرضي، وهذا يشير إلى وجود علاقة بين استقلالية الإعلام عن الحكومات الكويتية من وجهة نظر الإعلاميين.

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن أغلبية من الإعلاميين يعتقدون بوجود قدر لا بأس به من استقلالية الإعلاميين عن الحكومات، وأنهم يمارسون أعمالهم بمعزل عن تأثير بعض الضغوطات التي قد تمارسها الحكومات أو بعض أجهزتها التنفيذية.

3- مناقشة نتائج الفرضية الثالثة:

هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ($\alpha=0.05$) بين الاحتواء الناعم واستقلالية الإعلام الكويتي عن الحكومات الكويتية من وجهة نظر الإعلاميين؟

بينت نتائج هذه الفرضية عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية ($\alpha=0.05$) بين الاحتواء الناعم واستقلالية الإعلام الكويتي عن الحكومات الكويتية من وجهة نظر الإعلاميين. وهذا يشير إلى وجود أثر للاحتواء الناعم للإعلام على استقلالية الإعلام الكويتي عن الحكومات الكويتية من وجهة نظر الإعلاميين.

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى شعور أو إدراك بعض الإعلاميين أو أغلبية منهم إلى أن أساليب الاحتواء الناعم التي قد تمارسها الحكومات ستؤدي إلى نتائج سلبية على استقلالية الإعلام والإعلاميين.

4- مناقشة نتائج الفرضية الرابعة:

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في احتواء الحكومات الكويتية الناعم للإعلام من وجهة نظر الإعلاميين تبعاً للوسيلة الإعلامية التي يعمل بها الإعلاميون؟

بينت نتائج هذه الفرضية وجود فروق ذات دلالة إحصائية في وجهات النظر فيما يخص علاقة احتواء الحكومات الكويتية الناعم للإعلام تبعاً للوسيلة الإعلامية التي يعملون بها، وقد اتضح أن الفروقات كانت لصالح التلفزيون غير الكويتي، ومن ثم التلفزيون الكويتي، والصحف غير الكويتية، والوسائل الأخرى.

أي أن تلك الفئات أظهرت اتجاهات مخالفة لأفراد عينة الدراسة في الوسائل الإعلامية الأخرى نحو الاحتواء الناعم للإعلاميين من قبل الحكومات الكويتية.

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن تلك الفئات من الإعلاميين تعبر عن اتجاهات تشير إلى أهمية استقلال الإعلام والأثر السيئ لأساليب الاحتواء الناعم على استقلالية الإعلام.

5- مناقشة نتائج الفرضية الخامسة:

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استقلالية الإعلام من وجهة نظر الإعلاميين الكويتيين تبعاً لنوع الوسيلة الإعلامية التي يعمل بها الإعلاميون؟

بينت نتائج هذه الفرضية وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين وجهات النظر لأفراد الدراسة، فيما يتعلق بالتعرف على استقلالية الإعلام من وجهة نظر الإعلاميين الكويتيين تبعاً للوسيلة الإعلامية التي يعمل بها الإعلاميون، وهذا يفسر أن هناك اختلاف في وجهات النظر ما بين أفراد عينة الدراسة تبعاً للوسيلة الإعلامية نحو استقلالية الإعلام من وجهة نظر الإعلاميين الكويتيين، ولمعرفة لأي فئة من فئات أفراد الدراسة كانت الفروقات لصالحها، تم استخدام اختبار Scheffe Test للمقارنات البعدية، وقد اتضح من النتائج أن الفروقات كانت لصالح الصحف غير الكويتية، ومن ثم محطات التلفزيون غير الكويتية، ومن ثم الصحف الأخرى، فصحافة الانترنت، ومن ثم التلفزيونات الكويتية فيما يتعلق باستقلالية الإعلام.

وتفسير هذه النتائج يشير إلى أن تقييم تلك الفئات كان متميزاً أو مختلفاً عن الفئات الأخرى نحو استقلالية الإعلام الكويتي، وقد يعزى هذا الاختلاف أن هذه الفئات هي الأكثر تحراً من ناحية الالتزام بالسياسات الحكومية، باعتبار هذه الفئات لا ترتبط بالعمل في وسائل الإعلام الحكومية، ولا تتلقى الرواتب والمكافآت منها، مقابل الفئات الأخرى (صحف كويتية، وإذاعات كويتية، وأخرى) حيث أن جزءاً من هذه المؤسسات هي مؤسسات حكومية، والعاملون فيها هم موظفون حكوميون. غير أن موظفو التلفزيونات الكويتية ظهروا مع الفئة الأولى التي تتميز في التقييم نحو استقلالية وسائل الإعلام، وتفسير هذه النتيجة تكمن في أن عدد القنوات التلفزيونية الكويتية الخاصة يبلغ عشر قنوات، وربما انعكس هذا في عدم الرضا عن مستوى استقلالية الإعلام عن الحكومات الكويتية.

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى تلك الفئات من الإعلاميين تعبر عن اتجاهات نقدية تشير

إلى أهمية استقلال الإعلام والإعلاميين عن سياسات الحكومات الكويتية المتعاقبة.

توصيات الدراسة:

يوصي الباحث بعدد من التوصيات في ضوء النتائج السابقة، وهي كما يلي:

- 1- أن تعمل الحكومات الكويتية على تخفيف الضغوط المباشرة أو غير المباشرة عن وسائل الإعلام الكويتية عملاً بمبادئ الحريات خصوصاً حرية الرأي والتعبير، ولما في ذلك من منافع كثيرة تعود بالنفع على المجتمع والدولة ووسائل الإعلام وتمكينها من القيام بدورها خير قيام، من خلال إطلاق الحريات وتوفير ظروف الإبداع والنقاش الحر والنقد المسؤول.
- 2- أهمية تخفيف القيود إلى أقصى حد ممكن من قبل إدارات المؤسسات الإعلامية بحيث تتاح الفرصة للإعلاميين للعمل الحر والإبداع والقيام بدور الرقيب والمنبه والمحرر للأخطار التي قد تصيب المجتمع أو الدولة جراء الفساد أو سوء الإدارة أو غير ذلك من المظاهر المرضية التي قد تصيب الدولة والمجتمع.
- 3- إجراء بحوث أخرى تتناول كافة الجهات التي يعتقد أنها تمارس الضغوط على العمل الإعلامي إضافة إلى الحكومات ومؤسساتها المختلفة.
- 4- ضرورة العمل على إقامة علاقة تقوم على الاستقلالية والاحترام المتبادل بين الأطراف، لما في ذلك من فوائد جمة لها وللمجتمع والدولة.
- 5- ضرورة حرص الجهات الحكومية على التعامل النزيه والعاقل مع الإعلاميين والمؤسسات الإعلامية كافة، وتجنب التمييز بين الإعلاميين عن طريق تزويدهم بالأخبار والمعلومات.
- 6- أهمية قيام جمعيات الصحفيين والإعلاميين بالعمل على وضع ميثاق شرف أخلاقي ينظم أعمال الصحفيين ويعالج قضاياهم، ويكون من ضمن بنوده "امتناع الإعلاميين عن تقبل أية

هدايا أو خدمات قد تعد رشاوى، ومن شأنها التأثير على صورة الصحفيين وأخلاقيهم المهنية، وبحيث تسود النزاهة والعدالة بين كافة الأطراف.

7- ضرورة رفع سقف الحريات في وسائل الإعلام الحكومية على وجه الخصوص بحيث يتسنى للإعلاميين فيها القيام بدورهم خير قيام، من خدمة الدولة والعمل على رفعتها، ومن التعبير عن المصالح العليا للمجتمع دون تلقين أو إملاء أو تقييد.

المراجع:

أولاً- الكتب العربية:

- أبو إصبع، صالح (2010) **الاتصال والإعلام في المجتمعات المعاصرة**، عمان، دار آرام للدراسات والنشر.
- تشومسكي، نعم (2003) **السيطرة على الإعلام**، تعريب: أميمة عبد اللطيف، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية.
- جرايبر، دوريس إيه (1999) **سلطة وسائل الإعلام في السياسة**، ط1، عمان - دار البشير.
- حسام الدين، محمد (2003) **المسؤولية الاجتماعية**، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية.
- الحسن، إحسان (2005) **مناهج البحث الاجتماعي**، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع.
- خليل، لؤي، (2010) **الإعلام الصحفي**، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- الداود، وليد (2011) **التلفزيون الكويتي**، الكويت، وزارة الإعلام الكويتية.
- **دستور دولة الكويت**، وزارة الإعلام في دولة الكويت، إصدار خاص بمناسبة الاحتفال بالذكرى الخمسين للمصادقة على دستور الكويت.
- **قانون رقم 61 لسنة 2007 بشأن الإعلام المرئي والمسموع**، مجلس الأمة، الكويت.
- الدليمي، عبد الرزاق (2011) **الإعلام الجديد والصحافة الإلكترونية**، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
- الدليمي، حميد جاعد (2006) **علم اجتماع الإعلام**، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.

- الدناني، عبد الملك ردمان (2001) **الوظيفة الإعلامية لشبكة الإنترنت**، بيروت، دار الراتب الجامعية.

- ريفرز، وليم.ل (1975) **وسائل الإعلام والمجتمع الحديث**، ترجمة إمام، إبراهيم، القاهرة، دار المعرفة.

- صالح، سليمان (2005) **ثورة الاتصال وحرية الإعلام**، الكويت، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع.

- العبد الله، مي (2010) **نظريات الاتصال**، بيروت، دار النهضة العربية.

- القناعي، يوسف (1965) **صفحات من تاريخ الكويت**، بيروت.

- مراد، كامل خورشيد (2011) **الاتصال الجماهيري والإعلام: التطور والخصائص والنظريات**. عمان، دار المسيرة.

- مركز إدارة البحوث والدراسات بمجلس الأمة الكويتي، (2006) **مجلس الأمة ودوره في الدبلوماسية البرلمانية**. الكويت، منشورات مجلس الأمة.

- المدير س، فلاح (1994) **التجمعات السياسية الكويتية: مرحلة ما بعد التحرير**، الكويت، دار قرطاس للنشر والتوزيع.

- المشاقبة، بسام عبد الرحمن، (2011) **نظريات الإعلام**. عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع.

- المشيخي، محمد بن عوض (2004) **الإعلام في الخليج العربي: واقعه ومستقبله**، الكويت، دار الفلاح للنشر والتوزيع.
- المعاني، أحمد، وجرادات، ناصر، والمشهداني، عبد الرحمن حمود (2012) **أساليب البحث العلمي والاحصاء**، عمان، دار إثراء للنشر والتوزيع، والشارقة، مكتبة الجامعة.
- مكاوي، عماد، والسيد، ليلي (1998) **نظريات الاتصال المعاصرة**، طبعة 1، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية.
- الموسوي، محمد فليحي (2010) **محاضرات في: نظريات الاتصال والإعلام الجماهيري**، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، كلية الآداب والتربية، قسم الإعلام والاتصال.
- النجار، فايز جمعة والنجار، نبيل جمعة والزعبي، ماجد راضي (2010) **أساليب البحث العلمي: منظور تطبيقي**، طبعة 2، (مزيدة ومنقحة ومحكمة) — عمان، دار الحامد.
- النعيمي، محمد، والبياتي، عبد الجبار، خليفة غازي (2009) **طرق ومناهج البحث العلمي**، عمان، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.
- نصر، حسني (2008) **مقدمة في الاتصال الجماهيري**، الكويت، دار الفلاح.
- هيكل، محمد حسنين (1984) **بين الصحافة والسياسة**، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.

- الوقيان، خليفة (2011) *الثقافة في الكويت، بواكير، اتجاهات، ريادات*، (طبعة خامسة، منقحة ومعدلة)، الكويت، بدون ناشر.

- وزارة العدل الكويتية (2006) *قانون رقم 3 لسنة 2006 في شأن المطبوعات والنشر*، الكويت.

ثانياً- الدراسات والبحوث:

- آل سعود، سعد بن سعود بن محمد بن عبد العزيز (2006) *الاتصال السياسي في وسائل الإعلام وتأثيره في المجتمع السعودي*. (قسم الإعلام، كلية الدعوة والإعلام، جامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية).

- الحسن، عبد العزيز حمد عبدا لله (2006) *وسائل الإعلام والإعلان*، مجلة عالم الاقتصاد، العدد: 168.

- الحوسني، حمد علي حسن (2004) *إشكالية الإعلام السياسي في النظام الدولي الجديد*، (رسالة ماجستير غير منشورة) الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

- الراددي، أيمن بن إبراهيم عبد العزيز (1998) *أثر البث التلفزيوني المباشر في متابعة قادة الرأي للتلفزيون السعودي : دراسة ميدانية على السلوك الاتصالي لعينة من قادة الرأي (المدينة المنورة: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، كلية الدعوة)*.

- السامعي، محمد أحمد (2012) *العلاقة بين الانتماءات السياسية للنخب اليمنية واتجاهاتهم نحو الصحافة في اليمن*. (ملخص عن طريق الإنترنت).

- الصلال، بدر حمد (2011) *دور الفضائيات الكويتية الرسمية والخاصة في تعزيز المواطنة لدى الشباب الكويتي*. (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة الشرق الأوسط).

- القرني، علي شويل (2006) معالجة الصحافة السعودية للقضايا المحلية: دراسة تحليل مضمون في علاقة الصحافة بالسلطة"، جامعة الملك سعود، الرياض.
- العسكر، فهد (1423هـ). تطور الصحافة في المملكة العربية السعودية في عهد خادم الحرمين الشريفين، الرياض: وزارة التعليم العالي والجامعات السعودية.
- علاونة، حاتم (2006) "حق الصحفيين الأردنيين في الحصول على المعلومات بين المنح والمنع" دراسة ميدانية تحليلية"، مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة اليرموك، المجلد 23، العدد 3، أيلول.
- مرصد الإعلام الأردني (2012) أثر الاحتواء الناعم على حرية واستقلالية وسائل الإعلام، مركز القدس للدراسات السياسية، عمان.

ثالثاً- المراجع الأجنبية:

- Harber, Anton, (2010) Government and Media Relations in South Africa, visiting fellow, RISJ. Reuters Institute seminar, Wednesday 27 October 2010.

- Jems, S. (2006). The Effect of Media on The Political Behavior of Citizen, Soc. Forces, 54(7), pp. 46- 86.

-McQuail,D.(2005) Mass Communication Theory, 5edition. NewDelhi, Vistaar Publication.

-Robert, E, Lane (2005). The Effects of Media on the Political Participation of Members, Annual Review of Sociology, 3(5) pp. 87-98.

- Sidney ,K. &, Dennis D. (2008). The Effect of Media on The Political Behavior, City Community, 18 (5), pp 112-136.

- Wilson, Bradley, (2011) The Impact of Media Agenda Setting on Local Governments: Examining the Relationship between Media Coverage and Policy Outcomes (April 10, 2011). Western Political Science Association Annual Meeting, 2011. Available at SSRN:

<http://ssrn.com/abstract=1806522>

رابعاً: مصادر الإنترنت:

- مؤسسة البترول الكويتية، 2012. متاح بتاريخ (2012/11/15)
http://www.kpc.com.kw/ar/AboutKPC_ar/default.aspx
- موقع مجلس الأمة الإلكتروني (2011) متاح بتاريخ (2011/10/11)
<http://www.kna.kw/clk/run.asp?id=334>
- العربية نت، متاح بتاريخ 2012/8/5
<http://www.alarabiya.net/articles/2011/05/04/147801.html>
- موقع وكالة كونا، 2012:
<http://www.kuna.net.kw/Default.aspx?language=ar>
- جمعية الشفافية الكويتية، 2012:
<http://www.alqabas.com.kw/node/76112>
- جريدة الوسط الكويتية، Thursday, July 21, 2011
<http://www.alwasat.com.kw/news/templates/wassat-darkblue.aspx?articleid>
- موقع البي بي سي العربية BBC، على الرابط: متاح بتاريخ (2012/8/12)
<http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast>

ملاحق الدراسة

ملحق رقم (1) أسماء محكمي الاستبانة

أسماء محكمي الاستبيان

| الاسم | الكلية | الجامعة |
|-----------------------------|--------------------------|--------------------|
| د. كامل خورشيد مراد | كلية الإعلام | جامعة الشرق الأوسط |
| د. محمد المناصير | كلية الإعلام | جامعة الشرق الأوسط |
| د. يوسف أبو عيد | كلية الإعلام | جامعة الشرق الأوسط |
| د. شيماء يوسف الراشد | قسم الإعلام/ كلية الآداب | جامعة الكويت |
| د. عبد العزيز حمود الديحاني | قسم الإعلام/ كلية الآداب | جامعة الكويت |
| د. هبة المسلم | قسم الإعلام/ كلية الآداب | جامعة الكويت |
| د. محمد صبري البلوشي | قسم الإعلام/ كلية الآداب | جامعة الكويت |

ملحق رقم (1) استبانة الدراسة



الأخوة/الأخوات/ الإعلاميين في وسائل الإعلام الكويتية

هذه الاستبانة عبارة عن أداة لدراسة الماجستير في الإعلام بعنوان "العلاقة بين

الإعلاميين والحكومات بين "الاحتواء الناعم" والاستقلالية: دراسة ميدانية"

ويرجو الباحث تعبئة بيانات وأسئلة الاستبانة بما ترونه صحيحا من وجهة نظرهم

وبأكبر قدر من الموضوعية والدقة.

مقدراً وشاكراً لكم تعاونكم

يوسف الخليفة الشمري - كلية الإعلام - جامعة الشرق الأوسط

القسم الأول: المعلومات الشخصية :

1- الجنس: - أنثى. - ذكر.

2- مكان العمل الإعلامي الحالي:

1- - محطات التلفزيون الكويتية. 2- - محطات التلفزيون غير الكويتية.

3- - الإذاعات المحلية. 4- - الإذاعات العربية أو الأجنبية. 5- - الصحف الكويتية.

6- - الصحف العربية أو الأجنبية. 7- - صحافة الإنترنت (الإلكترونية). 8- -

أخرى.

3- سنوات الخبرة في العمل الإعلامي:

- أقل من خمس سنوات. - من خمس سنوات إلى عشر. - أكثر من عشر سنوات.

4- المستوى التعليمي:

1- - ثانوية عامة فأقل. 2- - الدبلوم الجامعي (سنتان). 3- - البكالوريوس الجامعي

(ليسانس). 4- - دراسات عليا (ماجستير ودكتوراه).

5- الجنسية: 1- - كويتي. 2- - عربي. 3- - بدون.

ملاحظة: يقصد بالاحتواء الناعم كافة الأساليب التي تنطوي على تقديم إغراءات وحوافز معنوية أو

مادية للإعلاميين بهدف ضمان تأييدهم لسياسات الحكومات وعدم ممارستهم النقد تجاه سياساتها.

أسئلة الاستبيان:

أولاً- برأيك، ما مدى ممارسة الجهات التالية لضغوطا مختلفة على الإعلاميين أثناء أدائهم

لعملهم الإعلامي؟:

| الرقم | الفقرة: | موافق بشدة | موافق | لا أعرف | غير موافق بشدة |
|-------|--------------------------------------|------------|-------|---------|----------------|
| 6 | الحكومات الكويتية ومؤسساتها المختلفة | | | | |
| 7 | مجلس الأمة الكويتي وأعضاؤه | | | | |
| 8 | السلطة القضائية الكويتية | | | | |
| 9 | العشائر الكويتية | | | | |
| 10 | منظمات المجتمع المدني في الكويت | | | | |
| 11 | الزعامات الدينية والطائفية الكويتية | | | | |
| 12 | إدارات المؤسسات الإعلامية | | | | |
| 13 | جهات خارجية (منظمات دولية، حكومات..) | | | | |
| 14 | جهات أخرى غير ما ذكر | | | | |

ثانياً- ما تقييمك لعلاقة الحكومات الكويتية المتعاقبة ومؤسساتها مع الإعلاميين في وسائل

الإعلام الكويتية؟

| الرقم | الفقرة | موافق بشدة | موافق | لا أعرف | غير موافق بشدة |
|-------|---|------------|-------|---------|----------------|
| | إن تقييمي للعلاقة بين الحكومات الكويتية والإعلاميين هي: | | | | |
| 15 | علاقة تقوم على الاحتواء الناعم للإعلاميين | | | | |
| 16 | علاقة تتصف بالصراع والخصومة | | | | |
| 17 | علاقة تقوم على الاستقلال والاحترام المتبادل | | | | |
| 18 | علاقة تتصف بالتذبذب بين الأنماط السابقة | | | | |

ثالثاً- إذا كنت ترى أن العلاقة بين الحكومات الكويتية والإعلاميين فيها نوع من "الاحتواء

الناعم" للإعلام من قبل الحكومات الكويتية ، فهل توافق على: (إذا كنت غير موافق على هذه

الفرضية فرجاء انتقل للسؤال التالي):

| الرقم | الفقرة: | موافق بشدة | موافق | لا أعرف | غير موافق بشدة |
|-------|--|------------|-------|---------|----------------|
| 19 | أن سمات علاقة الاحتواء الناعم ما يلي: تقدم بعض الحكومات الأعطيات المالية والهدايا لبعض الإعلاميين لكسب ودهم | | | | |
| 20 | تقدم بعض الحكومات الوظائف والأعمال لاستنفاع بعض الإعلاميين | | | | |
| 21 | تساعد بعض الحكومات بعض الإعلاميين في الترقيات الوظيفية في المؤسسات التي يعملون بها. | | | | |
| 22 | تقدم بعض الحكومات منحاً دراسية لبعض الإعلاميين ولأقربائهم لكسب ودهم | | | | |
| 23 | تميز الحكومات بين الإعلاميين عن طريق تزويدهم بالأخبار والمعلومات | | | | |
| 24 | تميز الحكومات بين الإعلاميين عن طريق دعوة بعضهم للقاءات والاجتماعات. | | | | |

رابعاً- ما مستوى "استقلالية" الإعلاميين عن الحكومات الكويتية من وجهة نظرك؟

| الرقم | الفقرة | مستوى الاستقلالية | موافق بشدة | موافق | لا أعرف | غير موافق | غير موافق بشدة |
|-------|---|-------------------|------------|-------|---------|-----------|----------------|
| 25 | يتمتع كافة الإعلاميين في الكويت باستقلالية عالية في عملهم الإعلامي | | | | | | |
| 26 | يتمتع بعض الإعلاميين في الكويت باستقلالية عالية في عملهم الإعلامي | | | | | | |
| 27 | الإعلاميون في وسائل الإعلام الخاصة يتمتعون بالاستقلالية دون غيرهم | | | | | | |
| 28 | الإعلاميون في وسائل الإعلام الحكومية يتمتعون بالاستقلالية دون غيرهم | | | | | | |
| 29 | الإعلاميون في الصحف الورقية يتمتعون باستقلالية عالية | | | | | | |
| 30 | الإعلاميون في وسائل الإعلام الإلكترونية يتمتعون باستقلالية عالية | | | | | | |
| 31 | الإعلاميون في الإذاعات المسموعة يتمتعون باستقلالية عالية | | | | | | |
| 32 | الإعلاميون في التلفزيونات يتمتعون باستقلالية عالية | | | | | | |

خامساً- ما مدى الرضا لديك عن طبيعة العلاقة القائمة بين الإعلاميين والحكومات الكويتية؟

| الفقرة | راض جداً | راض | محايد | غير راض | غير راض أبداً |
|--------|----------|-----|-------|---------|---------------|
| 33 | | | | | |
| 34 | | | | | |
| 35 | | | | | |

ملحق رقم (3) اختبار شيفية للمقارنات البعدية للفرضية الرابعة

جدول (1) اختبار Scheffe Test للمقارنات البعدية للفرضية الرابعة

| الدلالة الإحصائية | الفرق بين المتوسطات (I-J) | | |
|-------------------|---------------------------|------------------------------|------------------------------|
| | | الوسيلة الإعلامية (I) | الوسيلة الإعلامية (J) |
| | | التلفزيون الكويتي | محطات التلفزيون غير الكويتية |
| .084 | -.4290 | | الإذاعات الكويتية |
| .295 | .3636 | | الإذاعات غير الكويتية |
| .607 | .2273 | | الصحف الكويتية |
| .127 | .3495 | | الصحف غير الكويتية |
| .001 | 1.1818 | | صحافة الإنترنت |
| .037 | .7273 | | أخرى |
| .871 | 0.0606 | محطات التلفزيون غير الكويتية | التلفزيون الكويتي |
| .084 | .4290 | | الإذاعات الكويتية |
| .024 | .7926 | | الإذاعات غير الكويتية |
| .140 | .6563 | | الصحف الكويتية |
| .001 | .7785 | | الصحف غير الكويتية |
| .000 | 1.6108 | | صحافة الإنترنت |
| .001 | 1.1563 | | أخرى |
| .194 | .4896 | الإذاعات الكويتية | التلفزيون الكويتي |
| .295 | -.3636 | | محطات التلفزيون غير الكويتية |
| .024 | -.7926 | | الإذاعات غير الكويتية |
| .787 | -.1364 | | الصحف الكويتية |
| .966 | -0.014 | | الصحف غير الكويتية |
| .055 | .8182 | | صحافة الإنترنت |
| .392 | .3636 | | أخرى |
| .499 | -.3030 | الإذاعات غير الكويتية | التلفزيون الكويتي |
| .607 | -.2273 | | محطات التلفزيون غير الكويتية |
| .140 | -.6563 | | الإذاعات الكويتية |
| .787 | .1364 | | الصحف الكويتية |
| .778 | .1222 | | الصحف غير الكويتية |
| .060 | .9545 | | صحافة الإنترنت |
| .323 | .5000 | | أخرى |
| .751 | -.1667 | الصحف الكويتية | التلفزيون الكويتي |
| .127 | -.3495 | | محطات التلفزيون غير الكويتية |
| .001 | -.7785 | | الإذاعات الكويتية |
| .966 | 0.014 | | الإذاعات غير الكويتية |
| .778 | -.1222 | | الصحف غير الكويتية |
| .014 | .8323 | | صحافة الإنترنت |
| .260 | .3778 | | أخرى |
| .427 | -.2889 | الصحف غير الكويتية | التلفزيون الكويتي |
| .001 | -1.1818 | | محطات التلفزيون غير الكويتية |
| .000 | -1.6108 | | الإذاعات الكويتية |
| .055 | -.8182 | | الإذاعات غير الكويتية |
| .060 | -.9545 | | الصحف الكويتية |
| .014 | -.8323 | | صحافة الإنترنت |
| .285 | -.4545 | | أخرى |
| .013 | -1.1212 | صحافة الإنترنت | التلفزيون الكويتي |
| .037 | -.7273 | | محطات التلفزيون غير الكويتية |
| .001 | -1.1563 | | الإذاعات الكويتية |
| .392 | -.3636 | | الإذاعات غير الكويتية |
| .323 | -.5000 | | الصحف الكويتية |
| .260 | -.3778 | | |

| | | | |
|------|---------|------------------------------|------|
| .285 | .4545 | الصحف غير الكويتية | أخرى |
| .138 | -.6667 | أخرى | |
| .871 | -0.0606 | التلفزيون الكويتي | |
| .194 | -.4896 | محطات التلفزيون غير الكويتية | |
| .499 | .3030 | الإذاعات الكويتية | |
| .751 | .1667 | الإذاعات غير الكويتية | |
| .427 | .2889 | الصحف الكويتية | |
| .013 | 1.1212 | الصحف غير الكويتية | |
| .138 | .6667 | صحافة الإنترنت | |

• دالة عند مستوى (0.05)

ملحق رقم (4) اختبار شيفيه للمقارنات البعدية للفرضية الخامسة

جدول (2) اختبار Scheffe Test للمقارنات البعدية للفرضية الخامسة

| الدلالة الإحصائية | الفرق بين المتوسطات (I-J) | | |
|-------------------|---------------------------|------------------------------|------------------------------|
| | | الوسيلة الإعلامية (I) | الوسيلة الإعلامية (J) |
| .198 | .3684 | التلفزيون الكويتي | محطات التلفزيون غير الكويتية |
| .880 | -0.060 | | الإذاعات الكويتية |
| .286 | .5455 | | الإذاعات غير الكويتية |
| .472 | .1899 | | الصحف الكويتية |
| .029 | -.8788 | | الصحف غير الكويتية |
| .132 | -.6061 | | صحافة الإنترنت |
| .119 | -.6768 | | أخرى |
| .198 | -.3684 | محطات التلفزيون غير الكويتية | التلفزيون الكويتي |
| .287 | -.4290 | | الإذاعات الكويتية |
| .729 | .1771 | | الإذاعات غير الكويتية |
| .502 | -.1785 | | الصحف الكويتية |
| .002 | -1.2472 | | الصحف غير الكويتية |
| .016 | -.9744 | | صحافة الإنترنت |
| .017 | -1.0451 | | أخرى |
| .880 | 0.060 | الإذاعات الكويتية | التلفزيون الكويتي |
| .287 | .4290 | | محطات التلفزيون غير الكويتية |
| .300 | .6061 | | الإذاعات غير الكويتية |
| .517 | .2505 | | الصحف الكويتية |
| .097 | -.8182 | | الصحف غير الكويتية |
| .267 | -.5455 | | صحافة الإنترنت |
| .234 | -.6162 | | أخرى |
| .286 | -.5455 | الإذاعات غير الكويتية | التلفزيون الكويتي |
| .729 | -.1771 | | محطات التلفزيون غير الكويتية |
| .300 | -.6061 | | الإذاعات الكويتية |
| .477 | -.3556 | | الصحف الكويتية |
| .016 | -1.4242 | | الصحف غير الكويتية |
| .050 | -1.1515 | | صحافة الإنترنت |
| .045 | -1.2222 | | أخرى |
| .472 | -.1899 | الصحف الكويتية | التلفزيون الكويتي |
| .502 | .1785 | | محطات التلفزيون غير الكويتية |
| .517 | -.2505 | | الإذاعات الكويتية |
| .477 | .3556 | | الإذاعات غير الكويتية |
| .006 | -1.0687 | | الصحف غير الكويتية |
| .041 | -.7960 | | صحافة الإنترنت |
| .040 | -.8667 | | أخرى |
| .029 | .8788 | الصحف غير الكويتية | التلفزيون الكويتي |
| .002 | 1.2472 | | محطات التلفزيون غير الكويتية |
| .097 | .8182 | | الإذاعات الكويتية |
| .016 | 1.4242 | | الإذاعات غير الكويتية |
| .006 | 1.0687 | | الصحف الكويتية |

| | | | |
|------|--------|------------------------------|----------------|
| .578 | .2727 | صحافة الإنترنت | صحافة الإنترنت |
| .696 | .2020 | أخرى | |
| .132 | .6061 | التلفزيون الكويتي | |
| .016 | .9744 | محطات التلفزيون غير الكويتية | |
| .267 | .5455 | الإذاعات الكويتية | |
| .050 | 1.1515 | الإذاعات غير الكويتية | |
| .041 | .7960 | الصحف الكويتية | |
| .578 | -.2727 | الصحف غير الكويتية | |
| .891 | -0.070 | أخرى | |
| .119 | .6768 | التلفزيون الكويتي | |
| .017 | 1.0451 | محطات التلفزيون غير الكويتية | |
| .234 | .6162 | الإذاعات الكويتية | |
| .045 | 1.2222 | الإذاعات غير الكويتية | |
| .040 | .8667 | الصحف الكويتية | |
| .696 | -.2020 | الصحف غير الكويتية | |
| .891 | 0.070 | صحافة الإنترنت | |

* The mean difference is significant at the .05 level.